بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، و أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، و أشهد أن محمدا عبده و رسوله ، صلى الله على خاتم أنبيائه محمد و آله و صحبه و سلم .

أما بعد فإن أشد نقص فى الكتاب العربى المطبوع كثرة الخطأ و الغلط و التصحيف و التحريف و لذلك أسباب ، منها خلو أكثر المخطوطات عن الشكل و خلو كثير منها عن النقط و تقارب صور بعض الحروف ، و لا سيما فى الخطوط التى لم يعتن بتحقيقها .

هذه الأسباب مع جهل النساخ تفسد أكثر المخطوطات ، و إذا لم يعتن بالتصحيح قبل الطبع و عنده جاء المطبوع أكثر و أفحش غلطا من النسخ المخطوطة .

و العناية الناجحة بالتصحيح لا يكفى فيها عالمية المصحح بل لا بد من أمور أخر أهمها توفر المراجع . و أكثر الألفاظ تعرضا للغلط اسماء المتقدمين و ألقابهم و كناهم و نسبهم لأنها كما قال بعض القدماء « شيء لا يدخله القياس و لا قبله شيء و لابعده شيء يدل عليه[1] » ليست

(1) خطبة كتاب عبد الغنى الأزدى فى المؤتلف .

التبعة على الخط العربى فقد أعد فيه من النقط و الشكل و علامات توضح أن الحرف مهمل أى غير منقوط ما هو كفيل مع تحقيق الخط بداء كل لبس ، و قد كان السلف يعنون بذلك حق العناية حتى أن بعضهم سمع خبرا فيه ذكر ابن الحوراء - بالحاء و الراء - فكتبه و خاف أن يلتبس فيما بعد بأبن الجوزاء - بالجيم و الزاى - فلم يكتف بعدم النقط و لا بوضع العلامات حتى كتب تحت الكلمة (حور عين) .

ثم لما شاع التساهل فى الضبط و كثر فى الشيوخ من يقل تحقيقه و اضطر أهل العلم إلى الأخذ من الكتب بدون سماع فزع المحققون إلى ما يدافعون به الخطأ و التصحيف ، فمن ذلك تأليفهم كتب التراجم مرتبة على الحروف ثم على أبواب لكل اسم كما تراه فى تاريخ البخارى و كتاب ابن ابى حاتم فمن بعدهما ، و لا ريب أن هذا يدفع كثيرا من التصحيف و التحريف . و من ذلك الضبط بالألفاظ كأن يقال « بحاء غير منقوطة » و يقع للقدماء قليل من هذا و يكثر فى مؤلفات بعض المتأخرين كابن خلكان فى وفياته و المنذرى فى تكملته و ابن الأثير فى كامله كما نبه عليه الدكتور مصطفى جواد فى مقدمته لتكملة إكمال الإكمال لابن الصابونى . و من ذلك و هو أجلها و أنفعها تأليف كتب فى هذا الموضوع خاصة و هو ضبط ما يخشى الخطأ فيه .

و إذ كان أكثر الخطأ وقوعا و أشده خطرا الخطأ فى الأسماء التى توجد أسماء أخرى تشتبه بها وجهوا معظم عنايتهم إلى هذا فوضعوا له فنًّا خاصا و هو (المؤتلف و المختلف) أى المؤتلف خطًّا المختلف لفظا ،

و هو

و هو كل ما لا يفرق بينه إلا الشكل أو النقط مثل: (عُبَاد) بعين مهملة مضمومة فموحدة مفتوحة[1] فألف فدال مهملة، مع (عباد) مثله لكن بكسر أوله، و (عباد) بتلك الحروف لكن بفتح فتشديد، و (عياذ) بعين مهملة مكسورة فتحتية مخففة فألف فذال معجمة. وكثيرا ما يذكرون الاسمين اللذين يفرق بينهما الخط المجوّد فقط مثل (بشر و شير) و ربما ذكروا ما هو أقل التباسا من هذا كما يأتي فى باب أحمد و أجمد و أحمر) فصورة الراء مخالفة لصورة الدال مخالفة بينة و لكن لما كانت صورتاهما قد تتقاربان فى بعض الخطوط و كان اسم (أحمر) قليلا من سمى به لم يؤمن فيمن يرى فى كتاب « أحمر بن فلان » مقاربة فيه صورة الراء لصورة الدال أن يتبادر إلى ذهنه أنه أحمد. فأما ما يزيد أحد الاسمين فيه على الآخر بحرف كحسن و حسين، و سعد و سعيد، و عبد الله و عبيد الله، و أشباه ذلك فقلما يتعرضون له لأنه يكثر جدا.

أسلفت أن العناية الناجحة بتصحيح الكتب للطبع تتوقف على أمور أهمها توفر المراجع فهل بين أيدى المصححين مرجع واف فى المؤتلف و المختلف؟

قبل أن أجيب عن هذا السؤال أسوق أسماء مشاهير المؤلفين فى هذا الفن و كتبهم و وصف ما هو مطبوع منها و ما وقفت عليه مما لم يطبع و أرتبهم بحسب وفياتهم وإن كان فيهم من هو أقدم ميلادا من سابقه

(1) ـ الحرف الذى يليه الف لايكون إلا مفتوحة، فاذا نص على فتحه فالمراد أنه غير مشدد هكذا يدل عليه استقراء كلامهم و الأولى أن يقال « مخففة ».

أو أسبق تأليفا .

١ - ابن حبيب (- ٢٤٥) هو أبو جعفر محمد بن حبيب البغدادى الأخبارى النسابة ، له كتاب (مختلف أسماء القبائل و مؤتلفها) و هو خاص بالمؤتلف و المختلف من أسماء القبائل و فيه مع ذلك عوز ، طبعه المستشرق وستنفلد سنة ١٨٥٠ م ، و نسخة عزيزة جدا و كنت قد أوصيت صديق العزيز البحاثة الشيخ سليمان الصنيع مدير مكتبة الحرم المكى و عضو مجلس الشورى فى الدولة السعودية - أيدها الله - فى رحلته إلى مصر سنة ١٣٧٨ ﻫ أن يبحث عن نسخة منه و يشتريها لى وإن زاد ثمنها فلم يجد فلجأ مشكورا إلى التصوير فأخذ لى نسخة مصورة مكبرة عن نسخة فى دار الكتب المصرية مطبوعة و فوق ذلك دله الأستاذ الفاضل النحرير فؤاد السيد مدير قسم المخطوطات فى دار الكتب على نسخة فى الدار مخطوطة جليلة من كتاب الإيناس للوزير المغربى المتوفى سنة ٤١٨ فأخذ لى نسخة مصورة مكبرة عنها فجزاهما الله خيرا .

أما كتاب ابن حبيب فطبع عن نسخة نقل عن آخرها أنها بخط المقريزى المؤرخ المشهور وأنه كتبها سنة ٨٤٥ ﻫ بمكة ، و النسخة جيدة و يكثر فيها الضبط بالألفاظ و نبه فى المخطوطة أنه ليس من الأصل قال « لكنه معتمد فثق به » .

و أما الإيناس فهو تهذيب لكتاب ابن حبيب بترتيبه على الحروف و ضبط كثير منه بالألفاظ و زيادة لطائف أدبية و تاريخية و النسخة بخط التاج ابن مكتوم العالم المشهور المتوفى سنة ٧٤٩ و كفاها ذلك كفيلا

بالجودة و لكتاب ابن حبيب تهذيب آخر ينقل عنه ابن ناصرالدين فى توضيحه الآتى ذكره و هو لأبى الوليد الكنانى (الوقشى) المتوفى سنة ٤٨٩ .

٢ - الآمدى (- ٣٧٠) هو أبو القاسم الحسن بن بشرالآمدى له كتاب (المؤتلف و المختلف فى أسماء الشعراء) خاصة و فيه اعواز، و هو مطبوع متداول .

٣ - ابو أحمد العسكرى (٢٩٣ - ٣٨٢) هو الحسن بن عبد الله بن سهل مؤلف مشهور ذكره صاحب كشف الظنون فى المؤلفين فى الفن، و يأتى ما فيه عند ذكر عبد الغنى .

٤ - الدارقطنى (٣٠٦ - ٣٨٥) هو الحافظ الإمام ابو الحسن على بن عمر ابن مهدى الدارقطنى له كتاب كبير فى المؤتلف و المختلف من الرواة و غيرهم لم أقف عليه و أخذه ابن ماكولا كما يأتى .

٥ - ابن الفرضى (٣٥١ - ٤٠٣) هو حافظ الأندلس و مؤرخها ابو الوليد عبد الله بن محمد ابن الفرضى له كتاب كبير فى المؤتلف و المختلف من الأسماء و الألقاب و الكنى و كتاب فى مشتبه النسبة كما فى ترجمته من الجذوة ص ٢٣٧ و تذكرة الحفاظ ص ١٠٧٧، و فى هوامش نسخة دار الكتب المصرية من إكمال ابن ماكولا تعليقات كثيرة عن ابن الفرضى عامتها فى مشتبه النسبة فكأنه لم يقع لمعلقها و أحسبه الحافظ ابن عساكر من كتابى ابن الفرضى إلا الذى فى مشتبه النسبة .

٦ - عبد الغنى (٣٣٢ - ٤٠٩) هو الحافظ العلم عبد الغنى بن سعيد الأزدى المصرى له كتابان ككتابى ابن الفرضى صغيران و قد طبعا فى الهند و هما

عندي، و فى ذكر هذا الفن من كتاب فتح المغيث للسخاوى ص ٤٢٩ ما لفظه «صنف فيه ابو أحمد العسكرى لكنه أضافه إلى كتاب التصحيف، ثم أفرده بالتأليف عبد الغنى بن سعيد فلذا كان أول من صنف فيه ثم شيخه الدارقطنى» و فى ترجمة عبد الغنى من تذكرة الحفاظ و غيرها نصوص تدل على هذا و أنه ألف كتابيه فى شبابه، و على هذا فابن الفرضى إنما حذا حذو عبد الغنى، و قد يكون الآمدى إنما ألف كتابه بعد ظهور كتابى عبد الغنى.

و فى مكتبة صديق العزيز الشيخ سليمان بن عبد الرحمن الصنيع مدير مكتبة الحرم المكى و عضو مجلس الشورى فى دولة السعودية السعيدة نسخة من كتابى عبد الغنى مطبوعة قد قابلها على نسخة مخطوطة جليلة فى آخرها نقص يسير من مشتبه النسبة و أثبت بهامش نسخته ما وجد فى المخطوطة من اختلاف أو زيادة أو حواشى، و الحواشى مفيدة فيها تعقبات و زيادات تبتدأ بلفظ «قال الصورى» و فى آخرها «صح سماعا» و يظهر بهذا أن المخطوطة قديمة قرئت على الصورى و هو الحافظ محمد بن عبد الله ابن على مولده سنة ست أو سبع و سبعين و ثلاثمائة و توفى سنة إحدى و أربعين و أربعمائة، صحب الحافظ عبد الغنى مؤلف الكتابين و تخرج عليه، و قد استفدت من هذه النسخة كما استفيد من كل كتاب أريده من مكتبة الشيخ سليمان.

٧ - المالينى (- ٤١٢) هو الحافظ ابو سعد أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله الهروى المالينى له كتاب فى مشتبه النسبة كما فى فتح المغيث ص

ص ٤٢٩، فوائده فى أنساب الرشاطى ثم تبصير ابن حجر .

٨ - الحضرمى (- ٤١٦) هو أبو القاسم يحيى بن على بن محمد بن إبراهيم الحضرمى المصرى يعرف بابن الطحان له كتاب فى المؤتلف و المختلف ينقل عنه ابن ماكولا فى مواضع من الإكمال .

٩ - المستغفرى (٣٥٠ - ٤٣٢) هو أبو العباس جعفر بن محمد بن المعتز بن المستغفر الحافظ له كتاب (الزيادات فى كتاب المؤتلف و المختلف لعبد الغنى)، و عندى نسخة مصورة منه مكبرة عن فلم بمعهد المخطوطات لجامعة الدول العربية بالقاهرة كما فى فهرس المعهد برقم ٢٩٤ من كتب التاريخ، و فى النسخة زيادات أخرى لمكى بن عبد الرزاق الكشميهنى، و للحسن بن أحمد السمرقندى، و لعبد العزيز العاصمى، و ليوسف بن منصور السيارى، و فى آخر النسخة تقييد للسماع سنة ٥٤٢ على الحافظ محمد بن ناصر السلامى الآتى ذكره و تحت ذلك «صحيح ذلك و كتبه محمد بن ناصر بن محمد بن على بالتاريخ» .

١٠ - الخطيب (٣٩٢ - ٤٦٣) هو الحافظ الجليل ابو بكر أحمد بن على بن ثابت البغدادى له كتاب (المؤتنف فى تكملة المؤتلف و المختلف) أكمل به كتب عبد الغنى و الدارقطنى و لم أره، و له كتاب فى المتفق و المفترق، و هو فن آخر، و كتاب فى تلخيص المتشابه و هو فن مركب من الفنين .

١١ - الأمير ابن ماكولا (٤٢١ على الأرجح - ٤٨٧ أو قبلها) هو الحافظ ابو نصر على بن هبة الله بن جعفر الأمير سعد الملك الشهير بابن ماكولا له فى الفن كتابان الأول (الإكمال فى رفع [عارض] الارتياب ...)

و الثانى (تهذيب مستمر الأوهـام ...) و سأبسط الكلام فى الأمير و كتابيه بعد إن شاء الله .

١٢ - الزمخشرى (٤٦٧ - ٥٣٨) | هو العلامة محمود بن عمر الشهير بجار الله الزمخشرى له كتاب فى مشتبه النسبة كما فى فتح المغيث ص ٤٢٩ .

١٣ - ابن ناصر (٤٦٧ - ٥٥٠) | هو الحافظ محمد بن ناصر السلامى عده السخاوى فى فتح المغيث ص ٤٢٩ فى المؤلفين فى الفن .

١٤ - الأبيوردى (- ٥٥٧) | هو أبو المظفر محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق الأموى فى ترجمته فى وفيات ابن خلكان أن له « كتاب المؤتلف و المختلف ، و ما ائتلف و اختلف فى أنساب العرب » .

١٥ - الحازمى (٥٤٨ - ٥٨٤) | هو الحافظ محمد بن موسى الحازمى له كتاب الفيصل فى مشتبه النسبة ذكره ابن خلكان فى ترجمته و غيره .

١٦ - ابن نقطة (٥٧٩ - ٦٢٩) | هو الحافظ محمد بن عبد الغنى الحنبلى يعرف بابن نقطة له فى الفن ذيل على إكمال ابن ماكولا يسمى (الاستدراك[١]) أو (المستدرك) أو (إكمال الإكمال) حجمه يزيد على نصف حجم الإكمال و عندى منه نسختان الأولى من أول الكتاب إلى آخر باب السين و هى مصورة مكبرة عن فلم بمعهد المخطوطات لجامعة الدول العربية بالقاهرة مأخوذ عن نسخة بظاهرية دمشق كما فى فهرس المعهد رقم ٢٦ من كتب التاريخ ، و فى آخرها سماع بخط الحافظ خالد بن يوسف النابلسى (٥٨٥-٦٦٣)

(١) ذكر هذا الاسم فى صدر النسخة ، و فى سماعها و فى البداية والنهاية ١٢/ ١٢٣ قال بعد ذكر الإكمال « استدرك عليه ابن نقطة فى كتاب سماه الاستدراك » .

قال فيه «سمع هذا المجلد و هو الأول من الاستدراك تأليف الحافظ ابى بكر محمد بن عبد الغنى بن نقطة البغدادى رحمه الله باجازتى منه .... صاحبه الشيخ .... عماد الدين جمال الفضلاء ابو عبد الله محمد ابن الشيخ العلامة المرحوم ابى عبد الله محمد بن على بن العربى .... و ذلك فى مجالس آخرها يوم الثلاثاء رابع عشر من جمادى الأولى من سنة تسع خمسين و ستمائة بدمشق حرسها الله و كتب خالد بن يوسف بن سعد ابن الحسن النابلسى» و خالد من أقران ابن نقطة أصغر منه قليلا . و الثانية من أثناء حرف الحاء المهملة إلى أثناء باب الياء آخر الحروف تنقص من أواخر الكتاب بضع أوراق و هى مصورة مكبرة عن فلم مأخوذ من نسخة بدار الكتب المصرية ، و ذكرت فى فهرس معهد المخطوطات برقم ٥٨ من كتب التاريخ و فيه و فى فهرس دار الكتب أن الكتاب لمؤلف مجهول ، لكن أفادنى حضرة الأستاذ الكبير المحقق الشهير حمد الجاسر صاحب مجلة اليمامة التى تصدر بالرياض عاصمة الدولة السعودية أيدها الله و عضو المجمع العلمى اللغوى بمصر أنه فى بعض زياراته لمصر زار دار الكتب و اطلع على هذه النسخة فبان له أنها من ذيل ابن نقطة على الإكمال ، فطلبت صورها فوجدت الأمر كما ذكر الأستاذ فشكرا له .

و لابن نقطة كتاب فى تراجم المحدثين الدائرة عليهم رواية كتب السنة اسمه (التقييد لمعرفة رواة السنن و المسانيد) و عندنا بمكتبة الحرم المكى نسخة منه .

١٧ - ابن باطيش (٥٧٥-٦٤٠) هو أبو المجد إسماعيل بن هبة الله الموصلى

الشافعي له كتاب فى مشتبه النسبة كما فى مقدمة تكملة ابن الصابونى ص ١٧ عن تاريخ ابن العديم .

١٨ - منصور (٦٠٧ - ٦٧٧) هو الحافظ منصور بن سليم وجيه الدين محتسب الإسكندرية عرف بابن العمادية له ذيل على ذيل ابن نقطة عندى منه نسخة مصورة مكبرة عن فلم مأخوذ من نسخة بدار الكتب المصرية ذكرت فى فهرس معهد المخطوطات برقم ٦٧٨ من كتب التاريخ وصفت بأنها « بقلم معتاد قديم » و هو مغربى .

١٩ - ابن الصابونى (٦٠٤ - ٦٨٠) هو الحافظ محمد بن على بن محمود ابو حامد جمال الدين، له ذيل على ذيل ابن نقطة أيضا سماه (تكملة إكمال الإكمال) طبع ببغداد سنة ١٣٧٧ ﻫ بتحقيق الدكتور مصطفى جواد، يوافق منصورا فى أشياء و ينفرد كل منهما بأشياء، و فوائد منصور أكثر .

٢٠ - الفرضى (٦٤٩ - ٧٠٠) هو أبو العلاء محمود بن ابى بكر شمس الدين الفرضى له ترجمة فى الدرر المضية ٢ / ١٦٣ فيها عن الذهبي أنه ذكره . قال « سود كتابا كبيرا فى مشتبه النسبة و نقلت منه كثيرا » .

٢١ - ابن الفوطى (٦٤٢ - ٧٢٣) هو عبد الرزاق بن أحمد بن محمد بن أحمد الشيبانى له مؤلف فى الفن على ما فى فتح المغيث ص ٤٢٩ عن ابن الجزرى فيحقق .

٢٢ - الذهبي (٦٧٣ - ٧٤٨) هو الحافظ الشهير ابو عبد الله محمد بن أحمد ابن عثمان بن قايماز له فى الفن كتاب (المشتبه) طبع بمطبعة بريل فى ليدن سنة ١٨٨١ م عن نسخة قرئت على المؤلف ليقات فقيدة

للمستشرق دى بونك و عندى نسخة منه و يأتى شىء من وصفه .

٢٣ - ابن التركمانى (٦٨٣ - ٧٤٩) هو العلامة على بن عثمان بن إبراهيم ابن مصطفى الماردينى المصرى ذكر له صاحب كشف الظنون (كتاب المؤتلف و المختلف من أنساب العرب) فيحرر .

٢٤ - مغلطاى (٦٢٦ - ٧٦٢) هو الحافظ مغلطاى بن قليج علاء الدين له كما فى خطبة تبصير ابن حجر « ذيل كبير لكنه كثير الأوهام و التكرار و الإعادة و الإيراد لما لا تمس الحاجة إليه غالبا » و فى فتح المغيث للسخاوى ص ٤٢٩ « ذيّل على ابن نقطة العلاء مغلطاى جامعا بين الذيلين المذكورين (لمنصور و الصابونى) مع زيادات من أسماء الشعراء و أنساب العرب و غير ذلك و لكن فيه أوهام و تكرير حيث يذكر ما هو صالح لإدخاله فى الباء و التاء ، أو السين و الشين مثلا - فى أحدهما و يكون من قبله ذكره فى الآخر » و لم أقف عليه .

٢٥ - ابن ناصر الدين (٧٧٧ - ٨٤٢) هو الحافظ محمد بن ابى بكر عبد الله ابن محمد ، شمس الدين بن ناصر الدين الدمشقى له فى الفن كتابان الأول (التوضيح) و هو شرح حافل لمشتبه الذهبى ، و الثانى (الإعلام بما فى مشتبه الذهبى من الأوهام) ، و هو مقتطف من الأول ، عندى من التوضيح نسخة مصورة مكبرة ، أما الجزآن الأولان نحن فلم بمعهد المخطوطات كما فى فهرسه رقم ٤٧ و ٤٨ من كتب التاريخ و هو مأخوذ عن نسخة بظاهرية دمشق ، و كنت قد وقفت فى فهرس كتب التاريخ فى الظاهرية للدكتور الفاضل يوسف العش على أن النسخة فيها كاملة فى ثلاثة

أجزاء فكتبت مرارا إلى إدارة معهد المخطوطات بذلك رجاء أن يطلبوا فلما من الثالث ثم تكبر لى منه نسخة فلم يستجيبوا لذلك و بلغت القضية حضرة المحسن الكبير السلفى الشهير صاحب الفضيلة الشيخ محمد نصيف فبعد أيام أهدى إلىّ نسخة مصورة مكبرة للجزء الثالث مع فلمها ، فأبقيت النسخة و أهديت الفلم لمعهد المخطوطات لتكميل نسختهم فتكرم مديره بالأمر بتكبير نسخة منه و إهدائها إلىّ فله الشكر . و ليست هذه بالأولى و لا المائة من أيادى فضيلة الشيخ محمد نصيف علىّ و على العلم و العلماء بل لم تزل أياديه تترى بضروب الإحسان الذى تعشقه نفسه و تقرّ به عينه أطال الله عمره و زاده من فضله .

و فى آخر الجزء الأول و الثانى تاريخ انتهاء كتابتهما الأول فى جمادى الآخرة سنة ثلاثين و ثمانمائة ، و الثانى فى شهر رمضان من السنة نفسها ، و فى آخر كل منهما بخط « إبراهيم بن محمد بن محمود بن بدر الحنبلى » يذكر أنه اشترك فى الكتابة جماعة و ختم دو ، و الثالث من النسخة عينها إلا أنه لم يقع بآخره تاريخ . و إبراهيم هذا عالم من تلامذة المؤلف ولد سنة عشر و ثمانمائة و توفى سنة تسعمائة كما يعلم من الضوء اللامع ٢ / ١٦٦ و الشذرات ، و النسخة جليلة محررة يكثر فيها الضبط بالحركات و العلامات و يقل فيها الخطأ و تزدحم فيها دلائل المعارضة بأصلها معارضة تحر و إتقان ، و إنما كتبت النسخة لضم الكتاب إلى موسوعة على بن الحسين بن عروة الدمشقى التى جعلها شرحا لمسند الإمام أحمد بعد ترتيبه على أبواب صحيح البخارى و سماها (الكواكب الدرارى) و صار كلما جاءت مناسبة لكتاب

من الكتب أخذه برمته فهذه النسخة هى فى الكواكب المجلد التاسع عشر بعد المائة و العشرون بعد المائة و بعض الحادى و العشرين بعد المائة، فقد كتبت النسخة فى حياة المؤلف قبل وفاته باثنتى عشرة سنة و فى بلده و الكتبة كلهم أو أكثرهم من تلامذته و ابن عروة المكتوبة له من أهل العلم و لا أشك فى أنها عورضت على نسخة المؤلف بل ربما كانت المعارضة معه هو وإن لم أظفر بما ينص على ذلك . و لم يقتصر مؤلف التوضيح على الشرح بل زاد زيادات كثيرة من الإكمال و ذيل ابن نقطة و غيرهما .

و عندنا بمكتبة الحرم المكى مجموع رسائل لابن ناصر الدين بخطه منها رسالة فى هذا الفن و هى (رفع الملام عمن خفف اسم والد شيخ البخارى محمد بن سلام) .

٢٦ - ابن حجر العسقلانى (٧٧٣ - ٨٥٢) هو خاتمة الحفاظ الأكابر ابو الفضل أحمد بن على بن محمد شهاب الدين الكنانى له كتاب (تبصير المنتبه بتحرير المشتبه) عندى منه نسخة مصورة مكبرة عن فلم مأخوذ من نسخة بدار الكتب المصرية كما فى فهرس معهد المخطوطات رقم ١٣٧ فى كتب التاريخ و فى آخرها ما لفظه «كتبت معظم هذه النسخة و قرأته على مؤلفه مع المعارضة معه لأصله و هو بيده» ثم كتبت الباقى من نسخة الشيخ العالم الفاضل البارع المفتن برهان الدين إبراهيم بن خضر بن أحمد العثمانى التى نقلها من خط مؤلفها .... قال ذلك مثبت هذه الأحرف الفقير ابو النعيم رضوان بن محمد بن يوسف العقبى، كتبته فى آخر

يوم الخميس المبارك الخامس عشر من شهر رجب الأصب سنة اثنتين و أربعين و ثماني مائة».

و في مواضع من الشطر الأول بالهامش بخط المؤلف هذه العبارة أو نحوها «بلغ الشيخ زين الدين رضوان قراءة عليّ و عرضا بالأصل. كتبه ملخصه» و زين الدين رضوان و إبراهيم بن خضر كلاهما من كبار تلامذة ابن حجر و أخص أصحابه و توفيا قبله في سنة موته. راجع الضوء اللامع ٣/٢٢٦ و ١/٤٣.

و النسخة من جهة الصحة دون المستوى الذي يقتضيه ظاهر ما تقدم و الكتاب نفسه فيه مواضع دون مستوى المؤلف، و ذلك للاستعجال و كثرة الأعمال و الحرص على الاختصار.

فهذه مؤلفات الفن، و ثم كتب أخرى ليست منه وإن قاربته كالكتب التي تعنى بضبط ما يشكل من أسماء رجال الصحيحين مطلقا كتقييد المهمل لأبي علي الحسين بن محمد الغساني الجياني (٤٢٧-٤٩٨ هـ) و في ملك صديق العزيز الشيخ سليمان الصنيع نسخة منه هي من أنفس ما في مكتبته النفيسة. و في القاموس و شرحه طائفة كبيرة من ضبط الأسماء و الكنى و الألقاب و الأنساب.

و ككتب الرجال و الطبقات و تواريخ الرواة و غالب المطبوع منها متوفر و من المخطوط طبقات شباب و هو الحافظ خليفة بن خياط العصفري المتوفى سنة ٢٤٠ هـ و في ظاهرية دمشق نسخة قديمة منها بخط راويها عن تلميذ المؤلف و قد قرئت كلها أو بعضها على كبار حفاظ أصبهان

 الطبراني

الطبرانى (٢٦٠ - ٣٦٠هـ) و أبى الشيخ بن حيان (٢٧٤ - ٣٦٩هـ) و ابن المقرئ (٢٨٥ - ٣٨١هـ) و كانت فى ملك الحافظ الضياء المقدسى (٥٦٩ - ٦٤٣هـ) و هى من وقفه و ذكرت فى فهرس معهد المخطوطات رقم ٧٢٣ من كتب التاريخ و عندى نسخة مصورة مكبرة منها .

و ككتب النَسب وقد طبع بعضها و أكثره ممسوخ، و كتب الأنساب أو النِسب (بكسر النون) و أعنى بها التى تذكر كلمة النسبة كلفظ (البحرى) سواء أكانت إلى قبيلة أم إلى جد أم إلى بلد أم إلى صنعة أو غير ذلك و تذكر من نسب تلك النسبة و المشهور من هذا القبيل كتاب الأنساب للحافظ ابى سعد عبد الكريم بن محمد السمعانى (٥٠٦ - ٥٦٢هـ) و قد طبع بالزنكو غراف فى أوربا سنة ١٩٠٢م و النسخة كثيرة الأغلاط و الأسقاط و قد قررت إدارة دائرة المعارف العثمانية (التى تطبع هذا الكتاب - الإكمال لابن ماكولا) إعادة طبع الأنساب بعد المقابلة على نسخ مصورة و التصحيح و التعليق و فى عزمها الشروع فى طبعه هذه السنة . و قد طبع مختصره اللباب لعز الدين على بن محمد بن الأثير الجزرى (٥٥٥ - ٦٣٠هـ) و هو مختصر مفيد أصلح بعض زلل الأصل و زاد زيادات لكنه أجحف بصنيعه الذى بينه بقوله «فإن كان [ابن السمعانى] قد ذكر هو فى الترجمة (اى الرسم) الواحدة عدة أشخاص فأذكر أنا الترجمة وأقتصر على ذكر واحد أو اثنين من الذين ذكرهم .... فرأيت أن المقصود من النسب ليس تعداد الأشخاص إنما هو معرفة ما ينسب إليه» كذا قال، و كل مزاول للبحث يعلم أن هذا خطأ فى الرأى و يتمنى لو أن ابن الأثير

أبق الأشخاص الذين ذكرهم السمعانى كلهم و زاد من رجال القرن الثالث فما بعده ما وسعته الزيادة، و لكنها شهوة الاختصار، و قد أوحى استدلاله المذكور إلى السيوطى أن يختصر اللباب أيضا و يقتصر على ذكر النسبة و ضبطها . و عندنا فى مكتبة الحرم المكى نسختان مخطوطتان من الجزء الأول من اللباب ربما تزيدان على المطبوع أو تخالفانه .

و لأبى محمد عبد الله بن على الرشاطى (٤٦٦-٥٤٢ هـ) كتاب كبير فى الأنساب سماه اقتباس الأنوار، اختصره مجد الدين إسماعيل بن إبراهيم البلبيسى (٧٢٨-٨٠٢ هـ) فى كتاب سماه (القبس) ثم جمع بين هذا المختصر و بين اللباب فألف منهما كتابا واحدا عندى نسخة منه مصورة مكبرة عن فلم بمعهد المخطوطات كما فى فهرسه رقم ٤٥٠ من كتب التاريخ و هو مأخوذ من نسخة فى مكتبة رئيس الكتاب باستانبول بخط المؤلف البلبيسى نفسه، و أنا أحيل على هذا الكتاب باسم «القبس» لأنى لم أتحقق اسمه الخاص .

و للحافظ محمد بن طاهر المقدسى (٤٤٨-٥٠٧ هـ) كتاب (الأنساب المتفقة فى الخط المتماثلة فى النقط و الضبط طبعه المستشرق دى بونك فى ليدن سنة ١٨٩٠ م ذكره الدكتور مصطفى جواد فى مقدمته للتكملة و يظهر من الاسم أنه فى النسب التى يتعدد فيها المنسوب إليه كالأسدى إلى أسد خزيمة و إلى أسد قريش، و الصنعانى إلى صنعاء اليمن و إلى صنعاء الشام، و فى معجم البلدان لياقوت طائفة كبيرة من الأنساب غالبها عن أنساب السمعانى.

و ككتب الألقاب و عندى منها كتاب (نزهة الألباب فى الألقاب)

للحافظ ابن حجر نسخة مصورة مكبرة عن فلم بمعهد المخطوطات كما فى فهرسه رقم ٥٤٥ من كتبه التاريخ و فيه ان الفلم مأخوذ من نسخة بدار الكتب المصرية كتبت فى القرن العاشر نقلا عن خط المؤلف، و عندهم نسخة أخرى سأطلب صورة مكبرة عنها إن شاء الله .

و ككتب الكنى، طبع منها كتاب ابى بشر الدولابى (٢٢٤-٣١٠هـ) و حبذا لو يوجد كتاب الحاكم ابى أحمد و يطبع .

نعم استعرضنا كتب المؤتلف و المختلف فوجدنا المطبوع منها لا يفى بالمقصود مع أن أكثرها عزيزة النسخ . فأما غير المطبوع فما كان منه قبل الإكمال فقد احتوى الإكمال على ما فيها مع تهذيب و تنقيح و زيادة ، و ما كان بعده فالموجود منها إما ذيول عليه، و الذيل لا يغنى عن الأصل، و إما مختصر مجحف مع خلل فيه أعنى المشتبه، و التبصير قريب منه، و التوضيح شرح يبسط فى تفسير المتن و نقده، و بذلك طال جدا مع عدم استيفائه ما أغفله المتن مما فى الإكمال و غيره ثم الغالب فى هذه الكتب الثلاثة أن لا يدرى مَن الضابط ؟ ، و النفس إلى ضبط المتقدمين أركن و به أوثق على أنه يوجد فى كتب التراجم و الأنساب و غيرها مما يدخل فى هذا الفن ما ليس فى كتبه . فالرأى الوحيد إذن اختيار طبع الإكمال محققا و يضاف إليه تعليقا أو تذييلا جميع الزوائد التى توجد فى ذيوله أو غيرها مع نسبة كل زيادة إلى أعلى مصدر موجود لها و إلى هذا عمدنا بتوفيق الله تبارك و تعالى و عونه .

مؤلف الإكمال

من حق الأمير على من يقدم لكتابه الجليل أن يضع له ترجمة وافية، لكنى أوثر أن يقوم بهذا من هو أمكن منى، و أخص حضرة الدكتور الفاضل يوسف العش فمن الحق له وعليه أن يؤدى ذلك رابًّا نعمته السالفة إذ أهدى نسخته من الإكمال إلى دائرة المعارف العثمانية إذ علم بعزمها على طبعه و أقتصر أنا على ما يحضرنى.

هو الأمير «ابو نصر سعد الملك و اسمه على بن هبة الله بن على بن جعفر ابن عَلّكان بن محمد بن دلف بن ابى دلف القاسم بن عيسى بن إدريس بن معقل بن عمرو بن شيخ بن معاوية بن خزاعى بن عبد العزيز بن دلف بن جشم بن قيس بن سعد بن عجل بن لجيم بن صعب بن على بن بكر بن وائل» هكذا على لوح نسخة دار الكتب من الإكمال نقلا عن الحافظ ابن عساكر عن سعد الخير الأندلسى عن محمد بن طرخان صاحب الأمير، و مثله فى ترجمة الأمير من معجم الأدباء، كذا وقع فيهما «عبد العزيز» و المعروف «عبد العزى» و قد سيق النسب هكذا فى تاريخ بغداد ٨/ ٨٠ فى ترجمة قاضى القضاة الحسين بن على بن جعفر عم الأمير و ١٢/ ٤١٦ فى ترجمة ابى دلف، و فى وفيات ابن خلكان فى ترجمتى الأمير و أبى دلف لكن وقع فى نسخته بدل عمرو «عمير» و فى أنساب السمعانى فى رسمى (العجلى) و (الكرجى) «عمرو» و فى السمط ص ٣٣١ كما فى الوفيات و زاد فجعل بدل شيخ «شنج» و شكل بفتح فكسر، و هذا غريب. و قد ذكر الأمير فى الإكمال باب شيخ و ما يشتبه به و ذكره من بعده فلم يذكروا

هذا

هذا و قضية ذلك أنه (شيخ) كالجادة ، بل لم يذكر فى الأسماء « شنج » بفتح فكسر . و فى جمهرة ابن حزم ص ٢٩٤ « القاسم بن عيسى بن إدريس ابن معقل بن سيار بن شيخ ر سيار بن عبد العزى بن دلف . . . » إلى آخر ما مر ، فخالف فى سياق النسب بين معقل و عبد العزى . وقد يكون هذا خلافا قديما فإن جماعة من المؤلفين كصاحب الأغانى و المرزبانى يتجنبون وصل النسب مع الاتفاق على أنه من بنى عجل ، و قد عقد الأمير فى الإكمال بابا لاسم شيخ و ما يشتبه به و ذكر جماعة و لم يتعرض لشيخ الذى فى نسبه ، و ذكر فى رسم سيار نبذة من نسب بنى عجل و لم يتعرض لما يستفاد فى نسبه ، و ربما كان يتحاشى ذلك لما حكاه أعداء جده دلف بسبب التراث و المذهب عن ابيه ابى دلف فى شأنه مع أم دلف ، و هى حكاية يمتنع من ابى دلف فى عقله و نبله و ترفعه أن يحكيها ، و يمتنع عليه لو وقعت أن يعتز بدلف ذاك الاعتزاز فيكتنى به حتى لا يكاد يعرف إلا بأبى دلف و كيف يرضى ابو دلف أن يكتنى كنية تذكره كل وقت بتلك الفعلة ؟

كل ما يحضرنى من أحوال أجداد الأمير فى الإسلام أن إدريس و أخاه عيسى كانا من عمال بنى أمية فى نواحى أصبهان و عزلهما ابن هبيرة إذ ولى للعراق و سجنا ثم فرا من السجن ، كما تراه فى ترجمة ابى مسلم الخراسانى من وفيات ابن خلكان و غيره ، ثم كان عيسى بن إدريس و من معه فى نواحى أصبهان يغيرون و ينهبون ثم تاب عيسى و نزل موضع بلدة الكرج و عمرها و مدنها ابنه ابو دلف ، تجد حكاية ذلك عند ذكر الكرج

فى معجم البلدان و غيره، ثم أخبار ابى دلف و هى أشهر من أن تذكر ثم نتف يسيرة عن أبنائه، ثم ذكر هبة الله والد الأمير و إخوته و بعض بنى عمهم، ففى كامل ابن الأثير و غيره أن ابن عمهم ابا سعد ابن ماكولا كان وزيرا لجلال الدولة ابن بويه و توفى سنة ٤١٧ و عقبه فى الوزارة عم الأمير و هو أبو على الحسن بن على بن جعفر و تقلبت به الأمور حتى قتل سنة ٤٢١ ثم ولى الوزارة والد الأمير و هو أبو القاسم هبة الله ابن على بن جعفر و كان مولده سنة ٣٦٥ فتقلبت به الأمور يلى الوزارة و يعزل دواليك إلى أن توفى سنة ٤٣٠ فى الحبس بهيت بعد أن مكث محبوسا سنتين و خمسة أشهر كان جلال الدولة سلمه إلى قرواش بن المقلد لحبسه، و انفرد الأخ الثالث عم الأمير و هو ابو عبد الله الحسين بن على ابن جعفر كان من أهل العلم و ولى قضاء القضاة ببغداد و استمر فيه سبعا و عشرين سنة ولاية متصلة لم يعزل البتة حتى مات مع شدة الاضطرابات فى تلك الفترة ببغداد و تعرض أخويه لشرها مرارا، و مولده سنة ٣٦٨ و ولى القضاء سنة ٤٢٠ و توفى سنة ٤٤٧، و فى ترجمته من تاريخ بغداد ٨/٨٠ قول الخطيب «كان نزها صينا عفيفا لم نر قاضيا أعظم نزاهة و لا أظلف نفسا منه» و فى الترجمة أنه من أهل جرباذقان ثم سكن بغداد و كذلك يذكر فى وصف الأمير «الجرباذقانى» و جرباذقان بلد بين همذان و الكرج و أصبهان، كأن بنى دلف نزحوا إليها عن الكرج للخلاف بينهم و بين بنى عمهم.

مولد الأمير | ولد الأمير ببلدة عكبرا و هى قرية من بغداد، و فى تاريخ

مولده أقوال الأول سنة اثنتين و أربعمائة، كذا وقع فى وفيات سنة ٤٨٦ من المنتظم لابن الجوزى و هى السنة التى ذكر أن الأمير توفى فيها أو فى التى بعدها و تبعه ابن الأثير فى كامله فى أخبار سنة ٤٨٦ و ابن كثير فى وفيات هذه السنة عن البداية و بنى على ذلك قوله «و قد جاوز [عمره] الثمانين كذا ذكره ابن الجوزى».

و هذا القول غلط ففى التذكرة عن ابن النجار وصف الأمير بأنه «أحب العلم من الصبا» و لم أر فى شيوخ الأمير أحدا ممن توفى قبل سنة ٤٣٠ و لا فيها إلا أنه قال فى رسم (ابا) من الإكمال «و ثبتنى فيه السعيد ابى» و لا فى التى تليها إلا واحدا هو بشرى الرومى الفاتكى فإنه مذكور من شيوخه و قد نصّ الأمير على ذلك عند ما ذكره فى الإكمال فى رسم (بشرى) و غالب شيوخه هم ممن توفى سنة ٤٤٠ فما بعدها كما ستراه.

القول الثانى: سنة عشرين و أربعمائة. رواه ابن نقطة فى التقييد عن محمد بن عمر بن خليفة الحربى عن ابن ناصر إجازة، و قاله ابن الجوزى فى وفيات سنة خمس و سبعين و أربعمائة من المنتظم و تبعه فى ذكره فى وفيات تلك السنة ابو الفداء و ابن الأثير و ابن كثير مع ذكرهما كابن الجوزى خلافه فى أخبار سنة ست و ثمانين و أربعمائة كما مر.

القول الثالث ما فى النجوم الزاهرة ٥/١١٥ «قال شيرويه فى طبقاته: و كان يعرف بالوزير سعد الملك بن ما كولا، و ولد بعكبرا فى سنة إحدى و عشرين و أربعمائة فى شعبان، و كنيته ابو نصر، قال صاحب مرآة الزمان....» و ظاهر هذا أن التاريخ من بقية عبارة شيرويه، و شيرويه

ممن سمع من الأمير كما يأتى ، فالظاهر أنه يحكى هذا القول عن الأمير نفسه . و فى تذكرة الحفاظ ص ١٢٠٣ « قال الحافظ ابن عساكر وزر ابوه للقائم أمير المؤمنين و ولى عمه قضاء القضاة ببغداد و هو الحسين بن على ، قال : ولدت فى شهر شعبان سنة إحدى و عشرين » و هذا محكى عن الأمير نفسه و يظهر أن ابن عساكر سمعه من إسماعيل ابن السمرقندى عن الأمير ففى التذكرة بعد ذلك « قال ابن عساكر سمعت إسماعيل ابن السمرقندى يذكر أن ابن ماكولا . . . . » ذكر وفاته كما يأتى ، و إسماعيل من الرواة عن الأمير ، و اعتمد هذا القول ابن خلكان قال « كانت ولادته فى عكبرا فى خامس شعبان سنة إحدى و عشرين و أربعمائة » و أحسبه أخذ هذا عن نقل ابن عساكر عن إسماعيل السمرقندى فإن بقية عبارة ابن خلكان هى معنى ما فى التذكرة عن ابن عساكر عن ابن السمرقندى .

القول الرابع ما فى معجم الأدباء فى ذكر وفاة الأمير « و قال ابن الجوزى : فى سنة خمس و ثمانين و أربعمائة و مولده بعكبرا فى شعبان من سنة اثنتين و عشرين و أربعمائة » كذا قال و تبعه الكتبى فى فوات الوفيات و ليس هذا فى المنتظم ، و يمكن إهمال هذا القول لو لا ما فى تذكرة الحفاظ أول الترجمة قال « قال ولدت فى شعبان سنة اثنتين و عشرين و أربعمائة » .

و قد يشكك فى الأقوال الثلاثة الأخيرة بما تقدم أن من شيوخ الأمير من توفى سنة ٤٣١ و أنه حكى عن ابيه المتوفى سنة ٤٣٠ فى الحبس بعد مكثه فيه سنتين و خمسة أشهر ، و يجاب بما تقدم أن الأمير أحب

العلم

العلم من الصبا وعنى به أهله بدليل ما تراه فى رواياته فى تهذيب مستمر الأوهام قلما يروى عن شيخ بغدادى إلا قال «قراءة فى دارنا» أو «قراءة عليه فى دارنا» أو نحو ذلك فلا ينكر إسماعه و هو ابن إحدى عشرة، أو عشر أو تسع، و لا ينكر حفظه ضبط اسم سمعه من ابيه و هو ابن تسع أو ثمان أو سبع على أنه لا ينكر اجتماعه بأبيه فى محبسه، و كان أبوه وزيرا عربيا وجيها و فى حبس قرواش بن المقلد العقيلى و هو ملك عربى سرى و لم يعرف لوالد الأمير جرم كبير فالظاهر أنه كان موسعا عليه فى محبسه يجتمع به أهله و ولده.

و بعد فأرجح الأقوال هو الثالث: خامس شعبان سنة إحدى و عشرين و أربعمائة.

حياة الأمير | هل كان له إخوة؟ و هل كانت دارهم التى كان يدعى إليها شيوخ العلماء ليسمع الأمير منهم هى دار عمه قاضى القضاة الحسين أيضا؟ و هل تزوج الأمير؟ و هل ولد له؟ فى أسئلة أخرى لا أملك الجواب عنها فلأقتصر على ما أملك.

القدر الذى وقفت عليه من حياة والد الأمير و أخويه يبين أن اللذين وليا الوزارة و هما الحسن و هبة الله عاشا عيشة مضطربة فى مد و جزر و متاعب و نكبات شديدة منهما و بهما حتى مات الأول قتيلا و الثانى سجينا و سلم الثالث الذى اختار العلم و هو الحسين فلا غرابة أن يعتبر الأمير بذلك فيختار جانب العلم، و الأمير هو القائل:

(شعر)

تجنبت أبواب الملوك لأننى   علمت بما لم يعلم الثقلان
رأيت سهيلا لم يحد فى طريقه   عن الشمس إلا من حذار هوان[1]

و لا غرابة ان تتشبث به الوراثة فيأخذ من الإمارة بنصيب لا يعوقه عن العلم و لا يعرضه لما أصاب اباه و عمه .

و لنبدأ بالشطر الأول و هو جانب العلم :

طلبه العلم| ليس بأيدينا ما يصف لنا بداية الأمير فى طلب العلم غير أنه لا يخرج عما كان معروفا لأبناء الأمير الجامعة بين الإمارة و العلم، يرتب له فى بيت أهله مؤدب يحفظه القرآن و يعلمه القراءة و الكتابة ثم العربية و الأدب و الحساب و يروضه على المحافظة على الواجبات الدينية و الآداب اللائقة بمركز أهله ، و قد كان الأمير نحويا مبرزا و شاعرا مجيدا كما يأتى و هذا يبين عنايته بهذا الجانب وإن لم أجد نصا على اسم مؤدبه و أستاذه فى العربية و الأدب، فأما الحديث و الكتب المؤلفة فيه و فى فنونه و غيرها فسمعها من الشيوخ المعروفين و كان إلى أن ناهز عمره عشرين سنة لا يسمع أو لا يكاد يسمع إلا فى دار أهله، فاننا نجده إذا روى عن بعض شيوخه المتوفين سنة أربعين أو قبلها أو بعدها بقليل يبين أن السماع كان فى داره، يقول « قراءة فى دارنا » أو نحو ذلك ، و هذا يفسر لنا ما قد يستغرب من أن جماعة من الشيوخ البغداديين الذين أدركهم لم يذكروا

(١) تصرفت فى البيت الثانى بما أظنه هو الصواب .

في شيوخه، و نذكر الآن بعض شيوخه على ترتيب وفياتهم و ذكر المولد إن عرفناه .

شيوخه :

١ - بشرى بن مسيس (و يقال له : بشرى بن عبد الله) الرومى الفاتنى (- ٤٣٠)

٢ - القاضى ابو عبد الله الحسين بن على الصيمرى الحنفى (٣٥١ - ٤٣٦)

٣ - مسند العراق ابو طالب محمد بن محمد بن إبراهيم بن غيلان (٣٤٧ - ٤٤٠)

٤ - المحدث ابو القاسم عبيد الله بن عمر بن شاهين (٣٥١ - ٤٤٠)

٥ - المحدث ابو منصور محمد بن محمد بن عثمان السواق (٣٦١ - ٤٤٠)

٦ - المحدث ابو الخطاب عبد الصمد بن محمد بن محمد .. ابن مكرم. (٣٦٦ - ٤٤٠)

٧ - المحدث ابو الحسن احمد بن محمد بن احمد العتيق التاجر (٣٦٧ - ٤٤١)

٨ - المحدث ابو على الحسن بن على بن محمد التميمى ابن المذهب (٣٥٥ - ٤٤٤)

٩ - المحدث ابو القاسم عبد العزيز بن على الخياط الأزجى (٣٥٦ - ٤٤٤)

١٠ - المحدث ابو طاهر عبد الغفار بن محمد بن عبد الغفار - ابن الأموى (٣٦٣ - ٤٤٧)

١١ - القاضى المحدث الأخبارى ابو القاسم على بن المحسن التنوخى (٣٦٥ - ٤٤٧)

١٢ - الراوى ابو أحمد محمد بن موسى الغندجانى راوية تاريخ البخارى و غيره (٣٦٦ - ٤٤٧)

١٣ - المحدث ابو بكر محمد بن عبد الملك بن محمد بن عبد الله
ابن بشران (٣٧٣ - ٤٤٨)

١٤ - الإمام القاضى ابو الطيب طاهر بن عبد الله بن
طاهر الطبرى (٣٤٨ - ٤٥٠)

١٥ - المحدث المؤرخ القاضى ابو عبد الله محمد بن سلامة
ابن جعفر القضاعى المصرى (- ٤٥٤)

١٦ - المحدث القاضى ابو تمام على بن محمد بن الحسن الواسطى (٣٧٢ - ٤٥٩)

١٧ - المحدث ابو على الحسن بن على بن وهب الدمشقى (- ٤٥٩)

١٨ - المحدث ابو القاسم الحسين بن محمد بن إبراهيم الحنائى
الدمشقى (٣٧٨ - ٤٥٩)

١٩ - المحدث اللغوى النحوى الأخبارى ابو غالب
محمد بن احمد بن سهل بن بشران الواسطى (٣٨٠ - ٤٦٢)

٢٠ - المحدث ابو محمد عبد الله بن الحسن بن طلحة يعرف
بابن البصرى تنيسى سكن دمشق (- ٤٦٢)

٢١ - الحافظ الإمام ابو بكر أحمد بن على بن ثابت
الخطيب البغدادى (٣٩٢ - ٤٦٣)

٢٢ - المحدث النبيل ابو جعفر محمد بن احمد بن محمد -
ابن المسلمة (٣٧٥ - ٤٦٥)

٢٣ - المحدث الجليل ابو محمد عبد العزيز بن احمد الكتانى
التميمى الدمشقى (٣٨٩ - ٤٦٦)

المحدث

٢٤ - المحدث ابو القاسم على بن عبد الرحمن بن الحسن
ابن عليك الرازى (-٤٦٨)

٢٥ - مسند خراسان ابو عمرو عثمان بن محمد بن عبيد الله
المحمى (-٤٨١)

٢٦ - الحافظ الكبير ابو إسحاق إبراهيم سعيد النعمانى
الحبال المصرى (٣٩١-٤٨٢)

٢٧ - مسند قزوين ابو منصور محمد بن الحسين بن الهيثم
المقومى (-٤٨٤)

٢٨ - الحافظ الزاهد ابو القاسم عبد الملك بن على بن شَغَبة
البصرى (-٤٨٤)

و جماعة غير هؤلاء منهم من أهل من أهل واسط إبراهيم بن محمد بن خلف الجمّارى، و من أهل دمشق ابو الحسن أحمد بن عبد الواحد بن محمد السلمى، و من أهل مصر أحمد بن القاسم بن ميمون بن حمزة الحسينى، و عبد الله ابن ابى الحسن الأشعرى، و عبد الرحمن بن المظفر بن محمد السلمى الأديب، و من أهل نيسابور هبة الله بن ابى الصهباء بن فتحويه ابو السنابل، و من أهل شيراز على بن محمد بن على بن الحسين، و غيرهم.

رحلاته| فى تذكرة الحفاظ «سمع بشرى و . . . . و خلائق ببغداد، و أبا القاسم الحنائى و طبقته بدمشق، و . . . بمصر، و سمع بما وراء النهر و خراسان و الجبال و الجزيرة و السواحل و لقى الحفاظ و الأعلام».

الرواة عنه| جرت عادة المؤلفين أن يذكروا الرواة عن المترجم عقب

ذكر شيوخه و هؤلاء جماعة من الرواة عن الأمير :

١ - الخطيب[١] و قد تقدم رقم (٢١) من شيوخه (٣٩٢-٤٦٣)

٢ - الكتانى و قد تقدم رقم (٢٣) من شيوخه (٣٨٩-٤٦٦)

٣ - الحافظ ابو نصر محمد بن فتوح الحميدى (٤٢٠-٤٨٨)

٤ - الشيخ المحدث الفقيه الزاهد نصر بن إبراهيم المقدسى (٤٠٧-٤٩٠)

٥ - الحافظ ابو محمد الحسن بن أحمد ابن السمرقندى (٤٠٩-٤٩١)

٦ - الحافظ ابو غالب شجاع بن فارس الذهلى (٤٣٠-٥٠٧)

٧ - الحافظ شيرويه بن شهردار الهمذانى (٤٤٥-٥٠٩)

٨ - الحافظ ابو الغنائم محمد بن على بن ميمون النرسى (٤٢٤-٥١٠)

٩ - المحدث النحوى الزاهد محمد بن طرخان التركى (- ٥١٣)

١٠ - المحدث ابو على محمد بن محمد ابن المهتدى (٤٣٢-٥١٥)

١١ - الحافظ ابو عبد الله محمد بن عبد الواحد الدقاق الأصبهانى (بضع و ٤٣٠[٢]-٥١٦)

١٢ - المحدث ابو الحسن على بن الحسين بن عمر ابن الفراء المصرى (٤٣٣-٥١٩)

١٣ - المحدث المفيد ابو القاسم إسماعيل بن أحمد بن عمر ابن السمرقندى (٤٥٤-٥٣٦)

١٤ - المحدث ابو الحسن على بن هبة الله بن عبد السلام الكاتب (٤٥٢-٥٣٩)

---

(١) تجد من روايته عن الأمير فى تاريخ بغداد ١٣/٤٢. (٢) «بضع و ثلاثين و أربعمائة».

١٥ - الحافظ ابو الفضل محمد بن ناصر السلامي (٤٦٧ - ٥٥٠)

و آخرون كأبى نصر عبد الملك بن مكى بن بنجير الهمذانى و أبى ثابت بنجير بن على .

الثناء عليه | قال الحافظ محمد بن طاهر المقدسى «سمعت ابا إسحاق الحبال (يعنى المتقدم رقم - ٢٦ - من شيوخ الأمير) يمدح ابا نصر ابن ما كولا و يثنى عليه و يقول : دخل مصر فى زى الكتبة فلم نرفع به رأسا ، فلما عرفناه كان من العلماء بهذا الشأن» .

و قال الحافظ الحميدى المتقدم رقم - ٣ - من الرواة عنه «ما راجعت الخطيب فى شيء إلا و أحالنى على الكتاب ، و قال : حتى أكشفه ، و ما راجعت ابن ما كولا فى شيء إلا و أجابنى حفظا كأنه يقرأ من كتاب» .

و قال الحافظ شجاع الذهلى المتقدم رقم - ٦ - من الرواة عنه «كان حافظا فهما ثقة» .

و قال شيرويه المتقدم رقم - ٧ - فى الرواة عنه «كان الأمير يعرف بالوزير سعد الملك ابن ما كولا قدم (همذان) رسولا (من الخليفة إلى ملوك تلك الجهات) مرارا ، سمعت منه و كان حافظا متقنا عنى بهذا الشأن ، و لم يكن فى زمانه بعد الخطيب أحد أفضل منه حضر مجلسه (بهمذان) الكبار من شيوخنا و سمعوا منه» .

و قال ابو سعد ابن السمعانى الحافظ «كان ابن ما كولا لبيبا حافظا عارفا يرشح للحفظ حتى كان يقال له الخطيب الثانى و كان نحويا مجودا و شاعرا مبرزا جزل الشعر فصيح العبارة صحيح النقل ما كان فى البغداديين

فى زمانه مثله طاف الدنيا و أقام ببغداد».

و قال ابن النجار «أحب العلم من الصبا و طلب الحديث و أتقن الأدب و له النظم و النثر و المصنفات نفذه المقتدى بالله رسولا إلى سمرقند و بخارى لأخذ البيعة له على ملكها».

و قال الذهبى عند ذكر كتاب تهذيب مستمر الأوهام للامير «ملكته و هو كتاب نفيس يدل على تبحر ابن ماكولا و إمامته».

و قال الحافظ مؤتمن الساجى «لم يلزم ابن ماكولا طريق أهل العلم فلم ينتفع بنفسه».

و قال ابن الجوزى فى وفيات سنة ٤٨٦ من المنتظم «كان حافظا للحديث ... و كان نحويا مبرزا غزل الشعر فصيح العبارة ... و حدث كثيرا و سمعت شيخنا عبد الوهاب يطعن فى دينه و يقول: العلم يحتاج إلى دين» قال المعلمى: عبد الوهاب هو الأنماطى الحافظ الصالح الزاهد و مولده سنة اثنتين و ستين و أربعمائة، و سيأتى أن الأمير خرج من بغداد قبل سنة ٤٧٥ و لم يعد إليها و كان عمر عبد الوهاب حينئذ نحو اثنتى عشرة سنة و كان الأمير ذا حشمة و أبهة، عسى أن يكون عبد الوهاب رآه من بعيد و رأى أبهته و حشمته فأراه ما كان معروفا به من العبادة و الصلاح ان ذلك نقص فى الدين، و غاية كلمته أن تكون من الجرح المجمل، لا يعتد به مع التوثيق، و قد أعرض الذهبى عن كلمة عبد الوهاب فلم يذكرها فى التذكرة و لا ذكر الأمير فى الميزان مع التزامه أن يذكر فيه كل من تكلم فيه و لو بما لا يضره، فأما كلمة المؤتمن فأبعد عن الطعن إنما عنى

 أن

أن اختيار الأمير زى الأمراء أو الكتاب - كما عبر به الحافظ الحبال وقد تقدم، حال بين الأمير و بين نشر علمه فلم تنتشر الرواية عنه و هذا صحيح حتى قال الذهبي « يعز وقوع حديث الأمير ابن ماكولا » يعنى يعز وجود الحديث مسندا من طريقه .

و قد قدمت السبب الذى دعا الأمير إلى اختيار طلب العلم مع التشبث بمظاهر الإمارة و ذكرت طرفا من الشطر الأول و بقى منه طرف أرى أن أرجئه الآن و أقدم الشطر الثانى .

الأمير كما قال ياقوت « من بيت الوزارة و القضاء و الرياسة القديمة » و قد سبقت الإشارة إلى ما وقفت عليه من الرياسة و الوزارة و ذلك ثابت متمكن فأما القضاء فانما عرفته لعمه الحسين، و قد نشّئ الأمير تنشئة الأمراء حتى سماعه للعلم كان يُدعى شيوخ أهل العلم إلى داره ليسمع منهم كما تقدم ، و لما رحل إلى مصر كان فى زى الكتاب كما قال الحبال ، و الكتاب إذ ذاك هم الوزراء و نحوهم ، هذا شأن الهيئة و الأبهة و الحشمة فأما التلبس بالإمارة فكان حظ الأمير منها هو السفارة بين الخليفة و بين ملوك البلدان النائية و قد تقدم أن المقتدى الخليفة نفذه إلى سمرقند و بخارى لأخذ البيعة له على ملكها ، و تقدم أنه ورد همذان مرارا رسولا من الخليفة إلى ملوك الجهات ، و ذكر الأمير فى رسم (بزرك) من الإكمال نظام الملك الوزير المشهور مدبر الدولة السلجوقية من سنة ٤٥٥ إلى أن توفى سنة ٤٨٥ فقال الأمير « .... نظام الملك قوام الدين غياث الدولة رضى أمير المؤمنين ابو على الحسن بن على بن إسحاق يعرف

بين العجم بالبزرك ، و معناه : العظيم ، سمع الكثير و حدث و أملى بخراسان جميعها و بالثغور و بقوهستان و غيرها من البلاد و سمعت منه إملاء بالرى و سمعت منه بنواحى خت و بقراءة غيرى و كان ثقة ثبتا متحريا فهما عالما » و كان سفراء الخلفاء إلى الملوك إنما يختارون من مشاهير العلماء و قد اجتمع فى الأمير العلم و الإعراق فى الإمارة ، و لم تذكر له مباشرة الإمارة سوى هذه السفارات ، و يظهر أن الخليفة لقبه بالأمير سعد الملك ليكون ذلك أرجى لنجاحه فى سفاراته ، و هل لقبه أيضا بالوزير فقد كان يعرف بذلك كما سلف من شيرويه ؟

لم تكن سفارات الأمير و رحلاته فى البلدان لتشغله عن العلم فقد رأيت حاله مع نظام الملك و مر بك قول شيرويه فى حال الأمير فى همذان . و قال الأمير فى (باب بَرهان و بُرهان) عن تهذيب مستمر الأوهام « قال الخطيب : برهان بن سليمان السمرقندى الدبوسى - بتشديد الباء - و هذا وهم ، لأنه الدبوسى بتخفيف الباء ، دبوسية بلد بين كشانية و كرميلية (عند ياقوت : كرمينية) .... دخلته و حدثت به و سمع الجماعة من أهل العلم منى به » .

الأمير و الأدب | للأمير كتاب (مفاخرة القلم و السيف و الدينار) ذكره صاحب كشف الظنون و قال « أوله : أللهم إنا نسألك إلهام ذكرك - الخ » و له مقاطيع من الشعر من أجودها قوله :

قوض خيامك عن أرض تهان بها و جانب الذل ان الذل يجتنب
و ارحل إذا كانت الأوطان منقصة فالمندل الرطب فى أوطانه حطب

الأمير و الخطيب و هذا الفن | قد سبق أن الخطيب من شيوخ الأمير و من الرواة عنه فى الجملة و النظر هنا فيما يتعلق بكتاب تهذيب مستمر الأوهام، ففى التذكرة «قال ابو الحسن محمد بن مرزوق: لما بلغ الخطيب أن ابن ماكولا أخذ عليه فى كتابه المؤتنف و صنف فى ذلك تصنيفا و حضر عنده ابن ماكولا سأله الخطيب عن ذلك فأنكر و لم يقرّ و أصر و قال: هذا لم يخطر ببالى. و قيل إن التصنيف كان فى كمه، فلما مات الخطيب أظهره و هو الكتاب الملقب بمستمر الأوهام» قال المعلمى: ظاهر صيغة الذهبي أن الحكاية ثابتة عن محمد بن مرزوق، و محمد بن مرزوق ثقة من الرواة عن الخطيب و مولده سنة ٤٤٢ و مات سنة ٥١٧ و فى معجم الأدباء «قال ... الحميدى .....» فذكر الكلمة التى تقدمت فى الثناء على الأمير، و قال عقبها «قال و بلغ ابا بكر الخطيب أن ابن ماكولا أخذ عليه فى كتابه المؤتنف و صنف فى ذلك تصنيفا و حضر عنده ابن ماكولا و سأله الخطيب عن ذلك فأنكره و لم يقرّ به و قال: تنسبنى الناس إلى ما لا أحسنه من الصنعة، و اجتهد الشيخ ابو بكر أن يعترف بذلك و حكى له ما كان من عبد الغنى بن سعيد فى تتبعه أوهام الحاكم ابى عبد الله فى كتاب المدخل- و حكايات عدة من هذا المعنى، قال: أرنى إياه فان يكن صوابا استفدته منك و لا أذكره إلا عنك، فأصر على الإنكار و قال: لم يخطر هذا ببالى قط و لم أبلغ هذه الدرجة، - أو كما قال» قال المعلمى: ظاهر السياق أن هذه الحكاية حكاها الحميدى.

لكن الأمير يقول فى خطبة تهذيب مستمر الأوهام ما نصه:

، بعد ذلك فان ابا بكر أحمد بن على بن ثابت الخطيب البغدادى رحمه الله - و كان أحد الأعيان ممن شاهدناه معرفة و إتقانا و حفظا و ضبطا لحديث رسول الله صلى الله عليه و سلم، و تفننا فى علله و أسانيده، و خبرة برواته و ناقليه، و علما بصحيحه و غريبه و فرده و منكره وسقيمه و مطروحه ، و لم يكن للبغداديين بعد ابى الحسن على بن عمر الدارقطنى من يجرى مجراه و لا قام بعده بهذا الشأن سواه ، و قد استفدنا كثيرا من هذا اليسير الذى نحسنه به و عنه ، و تعلمنا شطرا من هذا القليل الذى نعرفه بتنبيهه و منه ، فجزاه الله عنا الخير و لقاه الحسنى و لجميع مشايخنا و أئمتنا و لجميع المسلمين - كان قد عمل بالشام كتابا سماه المؤتنف تكملة المؤتلف و لما عاد إلى بغداد قرأ علىّ شيئا من أوله مغربا علىّ به مشرفا لى بما ضمنه إياه و معرفا لى قدر ما تيسر له و انه قد استدرك فيه على أئمة هذا العلم أشياء تم عليهم السهو فيها و نبه على أشياء غفلوا عنها و لم يحيطوا بها معرفة ، و وجدته كبيرا فظننت أنه قد استوعب ما يحتاج إليه فى هذا المعنى و لم يدع بعده لمتتبع حكما ؛ و لما دُعى به فأجاب قال لى بعض المتشاغلين و المعتنين بهذا العلم : لقد تعب الخطيب و أتعب ، تعب بما جمعه ، و أتعب من أراد أن يعرف الحقيقة فى [اسم] لأنه يحتاج أن يطلبه فى كتاب الدارقطنى فان لم يجده فى كتابى عبد الغنى، فان لم يجده فى كتاب الخطيب ثم يحتاج أن [يفصل] طبقاته أيضا فيمضى زمانه ضياعا و يصير ما أريد من إرشاده تضليلا فلو أنك جمعت شمل هذه الكتب و جعلتها كتابا واحدا حزت الثواب و يسرت على مبتغى العلم الطلاب،

و راجعنى

و راجعنى فى ذلك مراجعة تحرمت لها و أوجبت له فيها رعاية لحقه و رغبة فى مساعدته و اغتناما للأجر فى إفادة مسترشد و تعليم جاهل و معرفة(1) طالب، و بدأت بالنظر فى كتاب الخطيب فوجدته يذكر فى أوله أنه قد جمع فيه من مؤتلف أسماء الرواة و أنسابهم و مختلفها و مما يتضمن كتب أصحاب الحديث من ذلك و إن لم يكن المذكور راويا ما شذ عن كتابى ابى الحسن على بن عمر و أبى محمد عبد الغنى بن سعيد المصنفين فى المؤتلف و المختلف و فى مشتبه النسبة و انه يذكر ما رسم فيهما أو فى أحدهما على الوهم و دخل على مدونه فيه الخطأ و السهو و يبين فيه صوابه و يورد شواهده و يذكر صحيح ما اختلفوا فيه مما انتهى إليه علمه و يقر ما أشكل عليه من ذلك لينسب كل قول إلى صاحبه، و جعله خمس فصول، أورد فى الأول منها ما لم يذكراه و لا واحد منهما، و فى الثانى أوهام كتبهم، و فى الثالث ما أغفلاه مما أوردا له نظائر، و فى الرابع أشياء ذكراها و قصرا فى شرحها و إيضاحها فبينها و أتم نقصانها، و فى الخامس ما أورداه من الأحاديث نازلة و وقعت له عالية، و لما أنعمت النظر فيه وجدته قد ذكر فى الفصل الأول ما قد ذكراه أو أحدهما، و فى الفصل الثانى قد غلطهما فى أشياء لم يغلطا فيها و أخل بأوهام لهما ظاهرة، و فى الفصل الثالث قد كرر أشياء ذكراها أو أحدهما، و أخل بنظائر لما ذكراه لم يهتد إليها، و فى الفصل الرابع لم يشرح مما ضمن بيانه إلا شيئا يسيرا و فى كتبهم أشياء كثيرة تحتاج إلى شرح و بيان و إيضاح و تعريف

(1) لعل الصواب «و معونة».

و لا سيما كتاب عبد الغنى فان أكثر ما فيه غير مبين ، وجدت له فى تضاعيف الكتاب أوهاما من تصحيف و إسقاط أسماء من أنساب و أغلاطا غير ذلك ، فتركته على ما هو عليه ، و جمعت كتابى الذى سميته بالإكمال و لم أتعرض فيه لتغليطه و لا لتغليط غيره رسمت ما غلط فيه واحد منهم فى كتابه -- على الصحة ، و لما أعان الله على تمامه ذكرت ما روى عن النبي صلى الله عليه و سلم أنه قال : من كتم علما علمه ألجم يوم القيامة بلجام من نار . و ما روى عن بعض السلف أنه قال : ما أوجب الله تعالى على الجهال أن يتعلموا حتى أوجب على العلماء أن يعلّموا . و خشيت أن تبقى هذه الأوهام فى كتبهم فيظن من يراها أنها الصحيح و يتبع أثرهم فيها فيضل من حيث طلب الهداية و يزل من جهة ما أراد الاستثبات و إذا رأى كتابى بما [يخالفها] تصور أن الغلط ما ذكرته أنا ، و إن أحسن الظن بى جعل قولى خلافا و قال : كذا ذكر فلان ، و كذا ذكر فلان ، فاستخرت الله تعالى و رغبت إليه فى عضدى بالتوفيق و الإرشاد ، و سألته إلهامى القصد و تأييدى بالسداد و جمعت فى هذا الكتاب أغلاط ابى الحسن على بن عمر و عبد الغنى بن سعيد مما ذكره الخطيب و مما لم يذكره لتكون أغلاطهما فى مكان واحد ، و ما غلطهما فيه و هو الغالط ، و أغلاط الخطيب فى المؤتنف و رتبته على حروف المعجم ليسهل طلبه على ملتمسه و يقرب وجوده من طالبه و تثبت الحجة على ما ذكرته و الدليل على ما أوردته و اعتمدت الإيجاز و الاختصار و لم أسق الطرق و أكثر بتكرير الأسانيد ، و تركت

أغلاطا للخطيب رحمه الله فى تراجم أبواب حكاها عن الشيخين وهم عليهما أو على أحدهما فيها و رتبها على غير ما رتباه تركا للضايقة و لأن ذلك مما لا يضر طالب العلم جهله و لا تنفعه استفادته و يعلم الله تعالى أن قصدى فيه تبصير المسترشد و إرشاد الحائد و تيسير الطرق على حافظى شريعة الإسلام و تقريب البعيد على ناقلى سنن الأحكام و هو بقدرته و لطفه لا يضيع أجر من أحسن عملا إنه جواد كريم رؤف رحيم[1] » .

قال المعلمى: سقت هذه الخطبة بطولها لما اشتملت عليه من المطالب و أصل مقصودى هنا أن الأمير ينص على أنه إنما بدا له أن يؤلف فى هذا الفن بعد أن دعى بالخطيب فأجاب، و أنه بدأ بتأليف الإكمال فلما تم شرع فى تأليف تهذيب مستمر الأوهام، قد يقال إن كلمة « دعى به فأجاب » و إن كان ظاهرها الموت فانها تحتمل غيره، و يقوى هذا الاحتمال عدول الأمير إليها عن التصريح بالموت، و هذا ربما يشعر بأن القضية وقعت فى حياة الخطيب و لكن لم يشأ الأمير أن يصرح فى كتابه بما يتأخى ما قاله للخطيب، و لا مجال لأن يكذب فورى بهذه الكلمة، قال المعلمى: هذا بادى الرأى وجيه لكن يرده أن فى آخر الإكمال (نسخة دار الكتب) ما نصه « قال الأمير ابو نصر هبة الله بن على بن جعفر رحمه الله فرغت

(١) عندى من تهذيب مستمر الأوهام نسخة مصورة مكبرة عن فلم بمعهد المخطوطات كما فى فهرسه رقم ١٩٠ فى كتب التاريخ و فى الفهرس أنها كتبت فى القرن السابع . و فى النسخة نقص فى أثنائها . و لم يصلنى إلا بعد طبع الجزء الأول من الإكمال .

من تصنيف هذا الكتاب يوم الاثنين ثالث شعبان من سنة سبع و ستين و أربعمائة و كان الابتداء بتصنيفه ليلة السبت الثانى من صفر سنة أربع وستين و أربعمائة، عملت إلى بعض حرف الحاء ثم تشاغلت عنه مدة طويلة ثم عدت فأكملته يوم الأحد سلخ شعبان سنة سبع و ستين وأربعمائة، و بدأت بكتب هذه النسخة فى سنة سبع ثم خرجت من بغداد و قد بلغت إلى آخر العاشر منها ثم عدت إلى تبييضه الثانى من شهر رمضان سنة سبعين و أربعمائة و فرغت منها يوم الثلثاء السادس عشر من شوال سنة سبعين و أربعمائة» و الخطيب توفى فى سابع ذى الحجة سنة ثلاث و ستين و بين وفاته و شروع الأمير فى تصنيف الإكمال - على حسب ما ذكره - أقل من شهرين، و لم ينص على تاريخ ابتدائه تصنيف كتابه الثانى (تهذيب مستمر الأوهام) و لكن فى آخره ما نصه «قال الأمير ابو نصر بن ماكولا رحمه الله: و هذا آخر ما وجدناه إلى آخر صفر من سنة اثنتين و سبعين و أربعمائة مع تقسم الفكر و تشعث الخاطر بأهوال الزمان و نوائبه و قلة التنقير و التفتيش و لعل الوقت يتسع فأعيد النظر مرة أخرى و أتقصى التفتيش فان وجدت شيئا ألحقته بمكانه».

و يشتهد لما ذكره الامير أن الخطيب إنما عاد إلى بغداد سنة اثنتين و ستين كما فى التذكرة ص ١١٤٢ عن ابن السمعانى و بين ذلك و وفاة الخطيب أقل من سنتين و لا أرى هذه المدة تتسع لتحصيل الأمير نسخة من كتاب الخطيب ثم نظره فيه ثم تعقبه له و تأليفه كتابا فى ذلك يحضر إلى الخطيب و هو فى كمه، ثم لا داعى للأمير بعد وفاة الخطيب إلى

أن

أن يصرح بما تقدم لو كان يعلم أنه خلاف الواقع، وفى وسعه أن يبهم الأمر.

وبعد فالخطب سهل فان الحكاية لم تثبت أن الأمير صنف وإنما ذكرت أنه بلغ الخطيب أن ابن ماكولا أخذ عليه فى كتابه وصنف فى ذلك تصنيفا، ولم تبين من الذى بلّغ الخطيب ذلك والمخلص من التعارض هو أن الأمير لما اطلع على كتاب الخطيب كان يعرض له الاعتراض بعد الاعتراض ويهاب الخطيب ولكنه يذكر ذلك لبعض من يثق به وكأنه تكرر ذلك فتوهم بعض أولئك الذين كان يثق بهم أنه قد شرع فى تصنيف يتعقب فيه الخطيب فنمى ذلك إلى الخطيب فجرى ما جرى والأمير صادق فيما أجاب به الخطيب لأنه لم يكن قد بدا له أن يصنف تصنيفا وصادق فيما قاله فى كتابيه.

أما ما يظهر من كلام الأمير من تأخر جمعه التهذيب عن تصنيفه الإكمال فقد يعارضه ما يوجد من الإحالة عليه فى الإكمال، ويوفق إما بأن تكون تلك الإحالة متأخرة ألحقها الأمير فى الإكمال ولم تكن فيه عند ما أتم تصنيفه أول مرة، وإما وهو المتجه بأن الأمير عزم أولا على تصنيف الكتابين وبدأ بتصنيف الاكمال مهذبا وكان كلما رأى وهما فى تلك الكتب التى هذبها قيد ذاك الوهم فى دفتر خاص فلما أتم تصنيف الاكمال وتأكد عزمه على تصنيف التهذيب شرع فى تصنيفه بعد أن تجمعت له مادة ذلك ويشهد لهذا أنه فيما قد وقفت عليه الاحالات قال فيها «ذكرناه فى الأوهام» ولم يذكر اسم التهذيب.

و ليتدبر القارى اعتذار الأمير عن تعقبه أوهام المتقدمين فإنى لم أر في معناه اعتذارا يضاهيه فى المتانة و الإقناع . و قد سمعت ثناءه البالغ على الخطيب و تواضعه فى نفسه و أوضح الحال فى مقدمة الإكمال إذ قال: « و لست ادعى التقدم عليهم فى هذا الفن و لا المساواة لهم فيه و لا المقاربة، و إنما ادعى أنى تتبعت هذا الفن أوفى مما تتبعوه و صرفت إليه اهتمامى أكثر مما صرفوه، و تركت التأويل الضعيف الذى أجعله طريقا إلى تغليط أئمة هذا الشأن الذين بأقوالهم نقتدى، و لآثارهم نقتفى، و لأنى كفيت مؤنة التتبع لما أودعوه كتبهم فخف عنى أكثر الثقل و سقط عنى عظم العناء » .

و قد كان الأمير معنيا من صباه بضبط الأسماء فقد مر بك فى بيان تاريخ ولادته قوله فى ضبط (ابّا) « و ثبتنى فيه السعيد ابى » و تقدم هناك ما يتعلق به، و لا بد أنه جرى على ذلك فى طلبه العلم و يشهد لذلك ما يدل عليه كلامه من جمعه كثيرا من الكتب فى التواريخ و النسب بالخطوط الموثوقة فينقل عن تاريخ مصر لابن يونس و يذكر أنه عنده بخط ابى عبد الله الصورى الحافظ المتقن، و ينقل عن تاريخ بخارى لغنجار و يذكر أنه عنده بخط غنجار المؤلف، وينقل عن كتاب شبل بن تكين فى النسب و يذكر أنه عنده بخط شبل، و هكذا يقول فى كتب أخرى « بخط ابن الفرات – بخط ابن عبدة النسابة – بخط على بن عيسى الربعى – فى كتاب أحمد بن محمد بن سعيد بخطه فى نسب حمير » ، و نحو ذلك فى نسب قضاعة و غيرها و يبين فى مواضع أسانيده بهذه الكتب عن أهلها المتقنين لها كالنسابة العمرى، و الشريف النسابة، و غير ذلك و سيتضح ذلك من فهرس الكتب الذى سيرتب

سيرتب فى فهارس الإكمال إن شاء الله .

ثم قضية الوقت و التفرغ فقد كان الخطيب رحمه الله موزع الوقت و النظر بين عدة مؤلفات يؤلفها معا يجعل ساعة لهذا و ساعة لذاك مع اشتغاله بالتسميع و غيره و قريب من ذلك حال الدارقطنى فأما الأمير فانه حصر همه فى هذا الفن .

خروج الأمير آخر مرة من بغداد و وفاته | توافقت الروايات على أن الأمير قتل فى بعض بلدان الشرق اغتاله غلمان له أتراك و أخذوا ماله و فروا و اختلف فى الموضع و التاريخ أما الموضع فقيل خوزستان أو الأهواز و هما واحد و قيل جرجان و قيل كرمان .

و أما التاريخ فذكر ابن الجوزى الأمير فى وفيات سنة ٤٧٥ من المنتظم و جزم بوفاته فيها ثم ذكره فى وفيات سنة ٤٨٦ و جزم بوفاته فيها أو فى التى تليها و كلا القولين مروى عن شيخه محمد بن ناصر ففى التذكرة « قال ابن ناصر قتل الحافظ ابن ماكولا و قد كان سافر نحو كرمان و معه مماليكه الأتراك فقتلوه و أخذوا ماله فى سنة خمس و سبعين و أربعمائة ، هكذا نقل ابن النجار . و قال ابو سعد السمعانى سمعت ابن ناصر يقول قتل ابن ماكولا بالأهواز إما فى سنة ست - أو سبع - و ثمانين و أربعمائة » و فى التقييد « أخبرنا محمد بن عمر بن على بن خليفة الحربى قال ابنا ابن ناصر إجازة : مولد[1] ابى نصر ابن ماكولا فى سنة عشرين و أربعمائة و قتل فى سنة خمس و تسعين (كذا) و أربعمائة بخوز كربان (كذا) قتله غلمان له

(١) فى النسخة « مولى » .

من الأتراك و أخذوا الموجود من ماله » و قوله « و تسعين » محرف و الصواب « و سبعين » جزما، و فى وفيات ابن خلكان « قال الحميدى خرج إلى خراسان و معه غلمان له أتراك فقتلوه بجرجان و أخذوا ماله و هربوا و طاح دمه هدرا رحمه الله تعالى » و الحميدى توفى سنة ٤٨٨ كما مر فى الرواة عن الأمير، و فى معنى الأول ما ذكره ابن عساكر عن إسماعيل ابن السمرقندى قال « سنة نيف و سبعين و أربعمائة »، و فى معنى الثانى بل هو عبارة عنه فيما أرى قول ابن السمعانى « بعد الثمانين » فأما قول ابن خلكان « و قال غيره فى سنة تسع و سبعين » فشاذ و لم يبين قائله وكذلك قول ياقوت و تبعه الكتبى « سنة خمس و ثمانين » و أراه وهما.

و ثم قضايا قد يستدل بها على تأخر موت الأمير عن سنة ٤٧٥:

الأولى أن ابن ناصر من الرواة عن الأمير مع أنه إنما ولد سنة ٤٦٧، و يجاب عن هذا بأنه لا مانع من سماع ابن ثمانى سنين مع أن ابن ناصر إنما يروى عن الأمير بالإجازة كما صرح به ابن نقطة فى التقييد قال « و آخر من حدث عنه بالإجازة محمد بن ناصر ».

الثانية ما فى التذكرة من طريق ابن المقير و ابن الأخضر عن ابن ناصر « عن كتاب ابى نصر الأمير إليه » و من طريق ابى الحسن بن الفراء عن الأمير ...، فذكر خبرا هو فى الإكمال فى رسم (فافاه) و الإكمال يرويه الناس عن ابن المقير عن ابن ناصر عن الأمير، فيظهر أن الذهبى إنما أخذ رواية ابن المقير لذاك الخبر من سند الإكمال نفسه، فأما ما فى سياق الخبر من مخالفة لما فى الإكمال فكأن الذهبى ساق لفظ ابن الفراء عن الأمير

و لم

ولم يسق لفظ ابن ناصر وعلى هذا فابن ناصر يروى الإكمال ان يروى ذاك الخبر على الأقل بحق إجازة كتب بها الأمير إليه، وابن ناصر نشأ يتيما من عائلة هى إلى الفقر أقرب منها إلى التوسط فكيف يظن به وهو فى السابعة من عمره تقريبا أن يكتب الأمير إليه؟ أما ان يكتب إليه وهو ابن سبع عشرة سنة أو نحوها فهذا لا غبار عليه فان ابن ناصر كان فى ذاك السن طالبا لبيبا فغير ممتنع أن يكتب إلى الأمير يلتمس منه الإجازة فيسعفه الأمير بالكتابة إليه بها.

والذى يظهر لى أن كلمة «إليه» من زيادة بعض الرواة توهما وإنما اصل اللفظ «عن كتاب الأمير ابى نصر» ويقصد بالكتاب ههنا كتاب الإجازة كأن الأمير كتب اجازة لجماعة التمسوا منه ذلك وكتبوا أسماءهم وكان فيهم من يعتنى بابن ناصر فكتب اسم ابن ناصر معهم فكتب الأمير بالإجازة لمن فى ذاك الكتاب، ومما يشهد لهذا ما فى رسم (فنجويه) من استدراك ابن نقطة عند ذكر هبة الله بن ابى الصهباء أحد شيوخ الأمير ما لفظه «وسمع منه ابو نصر ابن ماكولا ونسبه فى إجازته كذلك....» دل هذا على أنه كانت هناك إجازة من الأمير مكتوبة معروفة بين أهل العلم اطلع عليها ابن نقطة وأنها كانت لجماعة إذ لو كانت لواحد لكان الظاهر أن يسميه ابن نقطة، يقول «فى إجازته لفلان» على أنه لو صحت كلمة «إليه» لم يكن فيها ما ينافى أن تكون الكتابة وابن ناصر فى السابعة مثلا لأن الواقع فيما يظهر كما مر جماعة

كتبوا إلى الأمير يلتمسون الإجازة و كتبوا ابن ناصر معهم فكتب الأمير إلى المسمين فى الكتاب و منهم ابن ناصر، و قد تقدم عن ابن ناصر أنه قال مرة إن الأمير قتل سنة خمس و سبعين فكيف يقول هذا و عنده كتاب الأمير إليه بعد هذا التاريخ ؟

الثالثة ما فى رسم (الحبال) من الإكمال ذكر إبراهيم الحبال المتقدم فى شيوخه رقم (٢٦) و قال « و كان مكثرا ثقة ثبتا . . . » و فى الإكمال أيضا فى رسم (بزرك) فى ذكر الوزير نظام الملك « و كان ثقه ثبتا . . . » و هذه الصيغة « كان ثقة » إنما تقال عادة فيمن قد مات ، و لم يمت الحبال إلا سنة ٤٨٢ و لا نظام الملك إلا فى سنة ٤٨٥ ، و ربما كانت هذه الكلمة هى مستند ابن ناصر فى قوله الثانى إن الأمير توفى سنة ست و ثمانين و أربعمائة أو فى التى تليها و قد تكون هى مستند ياقوت إذ قال إن وفاة الأمير سنة خمس و ثمانين و أربعمائة إن لم يكن وهم ، و لا يخدش فى هذا وجود هذه الكلمة فى جميع نسخ الإكمال التى وقفت عليها و منها النسخة التى ذكر فى آخرها قول الأمير إنه فرغ من التبييض سنة سبعين و أربعمائة ، لاحتمال أن الأمير زاد فى النسخة زيادات بعد هذا التاريخ و لما ظهرت النسخة التى زاد فيها ألحق أرباب النسخ التى كانت قبل ذلك تلك الزيادات فى نسخهم ، و قد ينظر فى هذه القضية بأن كلمة « كان ثقة » ربما تقال فيمن هو حى ففى ترجمة ابن المسلمة (المذكور فى شيوخ الأمير رقم – ٢٢) من تاريخ بغداد هذه الكلمة « و كان ثقة . . . » مع أن الخطيب توفى قبله .

و بالجملة فلم يتضح لى ترجيح لأحد القولين على الآخر غير أن اشتهار الأول بين البغداديين بدون مخالف محقق يدل على أن الأمير خرج من بغداد فى أوائل سنة خمس و سبعين و أربعمائة أو قبلها و لم يعد إليها و لا ورد إلى بغداد خبر بحياته بعدها إلا أن يكون شيئا وقع لابن ناصر بعد زمان .

هذا و إنى لما أستوعب الإكمال و المستمر مطالعة و قد يكون فيما لم أطالعه منهما ما يوضح الحال والله المستعان .

مؤلفات الأمير | اشهر مؤلفات الأمير كتاب الإكمال و له كتبت هذه المقدمة و سيأتى بسط القول فيـــه ، وكتاب تهذيب مستمر الأوهام و قد تقدمت اته، وكتاب الوزراء ذكره الأمير فى رسم (البريدى) من الإكمال قال « ابو عبد الله البريدى الذى ولى الوزارة قد ذكرناه فى كتاب الوزراء » و كتاب مفاخرة القلم و السيف و الدينار ، مر ذكره .

الإكمال و وصفه

اسمه التام (الإكمال فى رفع [عارض] الارتياب عن المؤتلف و المختلف من الأسماء و الكنى و الأنساب) و كلمـة « عارض » ثبتت فى النسختين رقم ٥ و ٦ الآتى ذكرهما فى النسخ .

الإكمال كتاب جليل أثنى عليه أرباب هذا الفن و أهل المصطلح و مترجمو الأمير و غيرهم فمن أمثلة ذلك : قال ابن نقطة « جمع فيه كتب الحفاظ المتقدمين و صار قدوة و علمـا للمحدثين و عمدة للحفاظ المتقنين و فاصلا بين المختلفين و مزيلا لشبه الشك عن قلوب المرتابين »

و قال النووى فى التقريب عند ذكر كتب هذا الفن « أحسنها و أكملها الإكمال لابن ماكولا » و قال ابن خلكان « هو فى غاية الإفادة فى رفع الالتباس و الضبط و التقييد و عليه اعتماد المحدثين و أرباب هذا الشأن فانه لم يوضع مثله و لقد أحسن فيه غاية الإحسان . . . . و ما يحتاج الأمير المذكور مع هذا الكتاب إلى فضيلة أخرى و فيه دلالة على كثرة اطلاعه و ضبطه و إتقانه » .

الكتاب مرتب على ترتيب حروف المعجم فهو مقسوم إلى ثمانية و عشرين حرفا ، و كل حرف مقسوم إلى قسمين الأول ما جاء فى الأسماء و الألقاب و الكنى و الثانى فى مشتبه النسبة ، و كل قسم من هذه الأقسام مرتب على أبواب يشتمل كل باب على مادتين فأكثر يذكر تحت كل مادة شخص أو أكثر ، فاذا كثروا بدأ بالأشخاص الذين يقع الاشتباه فى أسمائهم أو ألقابهم أنفسهم فاذا فرغ منهم قال: (الكنى و الآباء) فذكر من يقع الاشتباه فى كنيته أو فى اسم بعض آبائه أو كنيته مثال ذلك قال فى حرف الباء الموحدة (باب بُجَير و بَحِير و بُجَير و بُحتُر) ثم ذكر المادة الأولى و هى (بجير) فذكر بجير بن ابى بجير و بجير بن بجرة و بجير بن زهير و عدة بجيرين، ثم قال: (الكنى و الآباء- أبو بجير محمد بن جابر و أبو بجير زهير بن ابى سلمى ... و الحارث بن بجير ... و جابر بن ابى بجير ...) وعند الاستواء يقدم الرجال على النساء و يقدم الصحابة فمن بعدهم من الرواة الأقدم فالأقدم ثم الشعراء و الأمراء و الأشراف فى الإسلام و الجاهلية . هكذا شرط فى خطبته و وعد

بأن

بأن يُرتّب الأبواب على ترتيب الحروف و سيأتى شىء من خطبته . و إذ كان الاشتباه قد يكون فى الحرف الأول فلا بد أن يجمع فى الباب بين مادتين مشتبهتين على الأقل مع أن إحداهما من حرف و الاخرى من آخر مثل أول حرف الباء (باب باشر و ناشر و ياسر و ماشر) فترتيب الكتاب على ثمانية و عشرين حرفا إنما هو بالنظر إلى أول مادة تذكر فى الباب مثل (باشر) هنا و فى الإمكان أن يجعل هذا الباب فى حرف النون بتقديم مادة (ناشر) و فى التحتية بتقديم (ياسر) و قس على ذلك و الأمير يحاول أن يكون للتقديم مسوغ و لذلك نجده قد يذكر الباب فى حرف ثم يكتب فى الحاشيـة فى موضع آخر أنه ينبغى تأخير ذاك الباب إليه كما سترى هذا فى التعليقات ، و بناء على ذلك تختلف النسخ و يختلف ترتيب المؤلفات فى الفن و إنما الممكن مراعاة ترتيب الأبواب باعتبار الحرف الثانى و ما بعده من المواد الأولى منها و قد أرعى الأمير هذا فى الجملة و أخل به فى مواضع لأسباب قد تظهر فقدم فى باب الألف باب أبين و ما يشتبه به على باب أبّا و ما يشتبه به و كان ذلك لأن قبلها باب آمين و أمين و أُمّين ، و أبين قد يشتبه بذلك فى الجملة بخلاف أبّا ، و على كل حال فالإخلال بالترتيب لا ضير فيه فان الفهارس تغنى عنه و تزيد .

كثيرا ما يستطرد الأمير لذكر نتف من أنساب القبائل و المشاهير نقلا عن أئمة النسابين من كتبهم المشهورة و يذكر نسخ كتبهم الصحيحة التى وقعت له و شيوخهم الذين تلقى عنهم و أسانيدهم .

كثيرا ما يذكر الخلاف و يرجح تارة و يسكت أخرى و إذا رجح ذكر حجته . قلّما يتعرض فى الإكمال لتوهيم بعض من قبله لأنه أفرد لذلك كتاب تهذيب مستمر الأوهام و سيأتى نقل خطبته و فيها فوائد تتعلق بالإكمال .

نسخ الإكمال

١ - نسخة دار الكتب المصرية و هى نسخة فى مجلدين الأول إلى آخر حرف الراء فى ٣١٩ ورقة و الثانى إلى آخر الكتاب فى ٣٣٤ ورقة مقاسها على ما فى فهرس معهد المخطوطات رقم ٦١ فى كتب التاريخ (١٧×٢٥) عدد الأسطر فى الصفحة الكاملة ٢١ بخط نسخ جميل واضح و النسخة معتنى فيها بتوضيح الكتابة و إثبات النقط و علامات الإهمال و الفواصل و الشكل فى أكثر المواضع الملتبسة ، و فى آخر الجزء الأول ما لفظه «كتبه لنفسه عبد الكريم بن الحسن بن جعفر بن خليفة البعلبكى ... و وافق الفراغ منه فى غرة شعبان سنة إحدى و تسعين و خمسمائة» و بالحاشية «عارضت به الأصل المنقول منه فصح بحسب الجهد و الطاقة و لله الحمد و المنة» و فى آخر الثانى مثل ما تقدم إلا أنه قال «لخمس بقين من شوال سنة إحدى و تسعين و خمسمائة» و قال بعد ذلك «نقلته عن نسخة الحافظ أبى القاسم على بن الحسن بن هبة الله الشافعى (هو ابن عساكر) و هى بخط محمد بن عبد الملك بن على بن نصير الغافقى التدميرى و تاريخ نسخها فى سنة ست و تسعين و أربعمائة» و فى حواشى النسخة تعليقات عن خط المؤلف منها ص ٥٥ وقع فى المتن «باب الأمين و الأمير...»

و مقابله فى الحاشية ما لفظه «بخط المصنف: يرد هذا الباب و يلحق بباب آمين و أمين و امين فى أول الكتاب» و حواش كثيرة عن ابن الفرضى و عن ابن الجارود و عن الدارقطنى و عن الخطيب و عن ابن ناصر و غير ذلك لعلها منقولة عن حواشى نسخة الحافظ ابن عساكر و سترى جميع ذلك فى مواضعه إن شاء الله تعالى، و فيها فى مواضع النقل عن نسخة أخرى كما تراه فى ص ٢٩ منها و سترى الإشارة إليه فى موضعه و فى النسخة أشياء يسيرة جعلت فى المتن و نبّه على أنها من زيادة الحيدى منها فى ص ٥٠ و ص ١٨٨ فى رسم (الباجى) .

و بالجملة فلو كانت نسخة ابن عساكر نفسها لما زادت على هذه فى الصحة و الإتقان بل إن كثيرا من الكتب يوجد منها نسخ كانت لبعض الحفاظ و مع ذلك نجدها دون هذه بكثير .

و عبدالكريم ذكر فى كشف الظنون فى الكلام على تامات الحريرى أنه شرحها «صفى الدين عبد الكريم بن حسن اللغوى البعلبكى شرحا جيدا فى الغاية و توفى سنة ٦٠٠» و أنا أعتبر هــذه النسخة الأصل و أشير إليها فى التعليقات بلفظ (الأصل) .

٢ ـ نسخة فى المكتبة الآصفية بحيدرآباد دكن حديثة الخط و لكنها جيدة و منقولة عن أصل جيد إما أن يكون منقولا من النسخة الأولى و إما عن أصلها الذى هو نسخة ابن عساكر فانه موافق للنسخة الأولى فى عامة الأشياء إلا أنه يدرج الحواشى فى المتن و علامة هذه النسخة (ه) .

٣ ـ نسخة أخرى فى المكتبة الآصفية أقدم من التى قبلها لكنها رديئة جدا

و هى موافقة للنسخة الثانية . و لم نستفد منها وحدها شيئا .

٤ - كراريس من نسخة نقلت عن نسخة فى السند أهداها إلىّ حضرة الشاب العالم الفاضل ابو تراب الظاهرى استفدت منها فى الجملة و علامتها (س) .

٥ - نسخة من أول الكتاب إلى أثناء باب الحصينى و ما يشتبه به و هى فى ملك حضرة المحسن الكبير نصير السنة ملجأ العلم و أهله صاحب الفضيلة الشيخ محمد بن حسين نصيف الوجيه المشهور بجدة و هى نسخة حديثة إلا أنها مهمة جدا لأنها تختلف عن النسخة الأولى فى ترتيب الأبواب و فى كثير من ترتيب العبارات و تشتمل ى عدة زيادات و لم تثبت فيها زيادات الحيدى التى فى النسخة الأولى مدرجة فى متنها .

و الظاهر أن الأمير أخرج الكتاب مرتين فاحدى هاتين النسختين ترجع إلى الأصل المخرج أولا و الأخرى إلى المخرج أخيرا و ترتيب الأبواب فى الثانية يوافق غالبا ما شرطه الأمير فى الخطبة من ترتيبها على حروف الهجاء و ترتيبها فى الأولى بخلاف ذلك ، فقد يستدل بهذا على أن الثانية ترجع إلى الأصل المخرج أخيرا ، و سياق البيان فى الأولى محكم و بعضه فى الثانية مختلّ و هـذا يدل على أن الأولى هى التى ترجع إلى الأصل المخرج أخيرا ، و هذا فى نظرى أشبه فان ترتيب الأبواب فى الثانية يجوز أن يكون من بعد المؤلف إذ قد يقول المغيّر ليس فى هذا تغيير معنوى ، و هو أوفق بقصد المؤلف كما نص عليه فى خطبة كتابه .

٦ - نسخة تحتوى على ما احتوى عليه المجلد الثانى من النسخة الأولى أى من أول باب الزاى إلى آخر الكتاب و هى فى مجلدين الأول مكتوب

على

على لوحه أنه المجلد الثالث و ينتهى بانتهاء (باب عقيل و عقيل و غفيل) و الثانى مكتوب عليه أنه المجلد الرابع يبتدئ بباب عقال و عقّال و ينتهى بانتهاء الكتاب هذه النسخة عندى مصورة مكبرة عن فلم بمعهد المخطوطات للدول العربية ذكر فى فهرس المعهد رقم ٦١ من كتب التاريخ بلفظ « نسخة كتبت سنة ٦٤٦ من خط محمد بن المفضل بن الحسن بن موهوب المهرانى [مكتبة] جار الله [باستانبول] ٥٨٤، ٣٨٥ ق، ١٧ × ٢٥ سم، ق ٨٧٠ » و هى بخط واضح جميل فى الصفحة ٢١ سطرا و ترتيب الأبواب فيها فيه مخالفة ما لما فى النسخة الأولى . و فيها قليل من الزيادات و منها بياضات يسيرة مسددة فى الأولى و فى الأولى بياضات مسددة فى هذه، هذا و علامة هذه النسخة فى التعليقات (جا)[1]

منهج الكتاب | تقدم شىء عن منهاج الإكمال و تم ذلك بقطعة من خطبته قال « . . . لما نظرت فى كتاب ابى بكر أحمد بن على بن ثابت الخطيب الذى سماه : تكملة المؤتلف و المختلف لكتاب ابى الحسن على بن عمر الدارقطنى فى المؤتلف و المختلف، و لكتابى عبد الغنى بن سعيد الأزدى فى المؤتلف و المختلف و مشتبه النسبة، وجدته قد أخل بأشياء كثيرة لم يذكرها، و كرر أشياء قد ذكراها أو أحدهما، و نسبهما إلى الغلط فى أشياء لم يغلطا فيها، و ترك أغلاطا لهما لم ينبه عليها، و وهم فى أشياء مما استدركه سطرها على الغلط .

فآثرت أن أعمل فى هذا الفن كتابا جامعا لما فى كتبهم و ما شذ عنها،

(١) لم تصل إلى هذه النسخة إلا بعد تمام طبع المجلد الأول فى الإكمال .

و أسقط ما لا يقع الإشكال فيه مما ذكروه، و أذكر ما وهم فيه أحدهم على الصحة، و ما اختلفوا فيه و كان لكل قول وجه ذكرته.

فبدأت به محتسبا بعمله و راجيا الثواب بتلخيصه، إذ كان أكبر عون لطالب العلم على معرفة ما يشتبه عليه من الأسماء و الأنساب و الألقاب التي يحتاج إلى قراءتها و كتابتها. و رتبته على حروف المعجم وجعلت كل حرف أيضا على حروف المعجم، و بدأت في كل باب بذكر من اسمه موافق لترجمته، ثم بمن كنيته كذلك، ثم أتبعته بذكر الآباء و الأجداد، و قدمت في كل صنف الصحابة، و أتبعتهم بالتابعين و تابعيهم إن كانوا في ذلك الباب، و إلا الأقدم فالأقدم من الرواة، ثم جعلت بعد ذكر من له رواية ـ الشعراء و الأمراء و الأشراف في الإسلام و الجاهلية وكل من له ذكر في خبر من الرجال و النساء، و ختمت كل حرف بمشتبه النسبة منه ليقرب إدراك ما يطلب فيه؛ و يسهل على مبتغيه» و بمراجعة الكتاب يتبين مقدار نجاح الأمير في الوفاء بما التزمه هنا و قد تقدمت خطبة تهذيب مستمر الأوهام و أذكر هنا شيئا من خطبة كتاب ابن نقطة و بقية الكتب التي التزمت تلخيص فوائدها قال ابن نقطة:

« نظرت في كتاب الأمير ابي نصر علي بن هبة الله بن علي بن جعفر الحافظ المعروف بابن ماكولا الذي جمع فيه كتب الحفاظ المتقدمين و صار قدوة و علما للمحدثين و عمدة للحفاظ المتفننين، و فاصلا بين المختلفين، و مزيلا لشبه الشك عن قلوب المرتابين فوجدته قد بيض فيه تراجم و استشهد رحمه الله قبل أن يلحقها و مواضع قد ذكر فيها قوما

و ترك آخرين يلزمــه ذكرهم و لم يبيض لهم و تراجم قد نقلها ثقة بمن تقدمه من غير كشف و الصواب بخلافها ، و أخرى كان الوهم من قبله فيها ثم قد حدثت من بعده تراجم لها من أسماء المتقدمين و نسبهم ما يشبه بها . فاستخرت الله تعالى فى جمع أبواب تشتمل على ما وصل إلى من ذلك و سطرتها على وضع كتابه و أتبعنا كل حرف بمشتبه النسبة فيه مع ضيق الزمان و تعذر الإمكان و الاعتراف بالتقصير فى هـذا الشأن ، ليتذكر بذلك من أحب أن يجمع كتابا فى هذا الفن ، و لو وجدنا بعض الطلبة المتيقظين قد نظر فى هذا الباب و صرف الهمة إليه لاعتمدنا فى ذلك عليه مع أنه لم يمنعنا أن نستكثر مما أوردناه إلا أنا وجدنا كثيرا من الأسماء التى يحتاج إليها بخط من لا يعتمد على ضبطـه و لا تلوح آثار الإتقان فى خطه و إن كان من ثقات الرواة و ممن يتهمه بالحفظ بعض الطلبة الغباة ، فأخذنا ما وجدناه بخط الحفاظ مثل ابى نعيم الأصبهانى و مؤتمن بن أحمد الساجى و محمد بن طاهر المقدسى و عبد الله ابن أحمد السمرقندى و أبى الفضل محمد بن ناصر السلامى و أبى طاهر أحمد بن محمد السلفى و أبى العلاء الحسن بن احمد العطار الهمذانى و أبى محمد عبد الله بن احمد بن الخشاب النحوى و أبى القاسم عـلى بن عساكر الدمشقى و أبى موسى محمد بن عمر الأصبهانى و أبى سعد عبد الكريم بن محمد السمعانى و أبى عامر محمد بن سعدون العبدرى و من بعدهم من ثقات الطلبـة المميزين و العلماء المبرزين ، و ما وجدناه بغير خط هؤلاء و من أشبههم رفضناه و لم نلتفت إليه و لم نعتمد فى هـذا الباب عليه ، مع أن

البشر لا يخلو من وهم و غلط نسأل الله الكريم أن يوفقنا لصواب القول و العمل، و أن يحرسنا من الخطأ و الزلل بمنه و كرمه أنه سميع الدعاء».

و فى خطبة كتاب منصور ابن العمادية ما لفظه: «لما وقفت على كتاب الحافظ ابى بكر محمد بن عبد الغنى بن ابى بكر ابن نقطة البغدادى فى مشتبه الأسماء و النسب المذيل على كتاب الأمير ابى نصر على بن هبة الله بن على بن ما كولا البغدادى رأيت كتابا مليحا و رصفا سديدا إلا أنه أخل بتراجم منها ما لم تقع له و منها ما وقع له و أخرجه فى بعض التراجم و يدخل فى ترجمة أخرى و منها ما حدث بعده أحببت أن أذيل على كتابه بما تيسر لى من ذلك و عجلته فى موضعه خوفا من تعذر الإمكان و قواطع الزمان».

و فى خطبة التكملة لابن الصابونى ما لفظه: «لما وقفت على كتاب (اكمال الإكمال) الذى صنفه الحافظ ابو بكر محمد بن عبد الغنى بن ابى بكر ابن نقطة البغدادى رحمه الله - مذيّلا به على كتاب الأمير ابى نصر على بن هبة الله بن على المعروف بابن ما كولا - رحمه الله - و بلغه الله نهاية الآمال - وجدته أحسن فيه الجمع، و أجاد المقال، و نبّه على فوائد كثيرة، سمعها فى رحلته من أفواه الرجال، و أخذها عن أولى الحفظ و الترحال، بَيْد أنه أغفل ذكر جماعة فى بعض التراجم، يلزمه ذكرهم من هذا المثال، و جماعة لم يقعوا له و لا خطروا منه على بال، فأحببت أن أنبّه عليهم و أنسج على هذا المنوال».

و قال الذهبى فى خطبة المشتبه «هذا كتاب مبارك .... اخترته

و قربت

و قربت لفظه و بالغت فی اختصاره بعد أن علقت فی ذلك كلام الحافظ عبد الغنی . . . و كلام الأمير الحافظ ابی نصر ابن ماكولا و كلام الحافظ ابی بكر ابن نقطة و كلام شيخنا ابی العلاء الفرضی و غيرهم و أضفت إلی ذلك ما وقع لی أو تنبهت له فاعلم أرشدك الله أن العمدة فی مختصری هذا علی ضبط القلم إلا فيما يصعب و يشكل فيقيد و يشكل . . . . فأتقن يا أخی نسختك و اعتمد علی الشكل و النقط و لا بد و إلا لم تصنع شيئا ».

قال المعلمی: يظهر من تعقبات التوضيح و التبصير لكثير مما فی المشتبه مع النص أنه وقع كذلك أی علی الوهم فی النسخة التی بخط مؤلفه ان ابا عبد الله رحمه الله لم يتمكن هو مما طالب به من إتقان النسخة .

و قال ابن ناصر الدين فی خطبة التوضيح « أما بعد فإن كتاب المشتبه . . . . كتاب مشتمل علی فوائد محتو علی نفائس ليس له فی مجموعه نظير لكن اختصاره أدی إلی التقصير . . . . » ثم ذكر خطبة المشتبه ثم قال « قلت ضبط القلم لا يؤمن التحريف عليه . . . و هذا الكتاب أراد مصنفه زوال الإشكال . . . لكن الاختصار قاده إلی كثير من الإهمال . . . . فأوضحت و لله الحمد ما أهمله . . . . و رفعت فی بعض الأنساب و نبهت علی الصواب فيما وقع خطأ فی الكتاب . . . . » قال المعلمی: لقد قصر فی وصف شرحه جدا .

و قال ابن حجر فی خطبة التبصير « لما علقت كتاب المشتبه الذی لخصه الحافظ الشهير ابو عبد الله الذهبي رحمه الله وجدت فيه إعوازا من ثلاثة أوجه أحدها و هو أهمها تحقيق ضبطه لانه أحال فی ذلك علی

ضبط القلم فما شفى من ألم، ثانيها اجحافه فى الاختصار بحيث أنه يعمد إلى الاسمين المشتبهين أو أكثر فيقول فى كل منهما: فلان و فلان و فلان و غيرهم، .... و كان ينبغى أن يستوعب أقلهما، و ثالثها - و فيه ما لا يرد عليه إلا أن ذلك من تتمة الفائدة - ما فاته من التراجم المستقلة (الأبواب و المواد) ... مع كونها فى أصل ابن ماكولا و ذيل ابن نقطة اللذين لخصهما و زاد من ذيل ابى العلاء الفرضى و غيره ما استدرك عليهما فاستخرت الله تعالى فى اختصار ما أسهب و بسط ما أجحف فى اختصاره بحيث يكون ما أقتصر عليه من ذلك أزيد من حجمه قليلا فأعان الله على ذلك و لله الحمد . فكل اسم كان شهيرا بدأت به و لا أحتاج إلى ضبطه بل أضبط ما اشتبه به بالحروف، و كل حرف لم أتعرض له فهو نظير الذى قبله إهمالا و إعجاما و حركة و سكونا ... و اعتمدت على نسخة المصنف التى بخطه و على الأصول التى نقل هو منها و على ما غلب على ظنى أنه لم يراجعه حالة تصنيفه كالأنساب للرشاطى و لابن السمعانى و كالذيل الذى ذيل به الحافظ منصور بن سليم ... و كالذيل الذى ذيل به العلامة علاء الدين مغلطاى .....

قال المعلمى: أما أنا فأبدأ بتحقيق متن الإكمال شيئا فشيئا بالمقابلة بين النسخ و مراجعة المظان من الإكمال نفسه و من أخيه المستمر (أعنى تهذيب مستمر الأوهام) و عند أدنى اشتباه أراجع ما عندى من أصوله ككتاب ابن حبيب و كتاب الآمدى و كتابى عبد الغنى و طبقات خليفة و طبقات ابن سعد و معجم المرزبانى و كل مرجع تصل إليه يدى و أطمع

أن أجد فيه ضالتى ، فان وجدت ما يوافق الأصل فحسب فذاك ، و إن و جدت ما يبينه أو يخالفه أو يزيد عليه زيادة متصلة و هى التى تتعلق بالشخص المسمى فى الإكمال دون زيادة شخص آخر فى المادة علقت ذلك على موضعه . فأما الزيادات المنفصلة فهى على أضرب ، الأول زيادة شخص أو أكثر فى المادة المذكورة فى الأصل فهذه أعلق لزيادتها بعد انتهاء نظائرها فى الأصل ففى (باب اجمد و احمد و احمر) ذكر الأمير فى المادة الأخيره من اسمه احمر فعلقت على منتهاه ذكر من زيد عليه ممن اسمه احمر ثم قال الأمير (الكنى و الآباء) فذكر من يقال له ابو أحمر أو يكون فى أثناء نسبه من اسمه أحمر فعلقت على منتهاه من زيد عليه من هذا القبيل ، نعم إذا كان المزيد قريبا للمذكور فى الإكمال كأن يكون ابنه أو أخاه أو نحو ذلك فقد أعامله معاملة الزيادة المتصلة .

الضرب الثانى زيادة مادة كاملة فهذه أنبه عليها فى الموضع المناسب لها من عنوان الباب ثم أعلقها عند مجيء دورها ، مثلا فى الإكمال (باب أثان و ابان) فهاتان مادتان ، و قد زادوا عليه مادة ثالثة و هى (ايان) فهذه زيادة حتمية ، و زاد ابن نقطة فى الباب (أثال) و زاد منصور فى الباب أيضا (اياز) فعلقت على قوله (باب اثان و ابان) قولى « و ايان و أثال و اياز » ثم علقت على آخر الباب بيان من يقال له ايان فمن يقال له أثال فمن يقال له اياز ناقلا نص أول من زاد ذلك . هذا و قد اهمل المشتبه و التوضيح و التبصير مادتى (اثال و اياز) بعلة أن صورة اللام و الزاى مخالفة لصورة النون ، و حجة من زادها أن هذه أسماء

غريبة لا يعرفها كثير من الناس و اللام و الزاى كثيرا ما تشتبه بالنون فى الخط المعلق و نحوه ، و على كل حال فأنا لا أهمل مثل هذه الزيادة ، نعم إذا كان هناك مادتان مشتبهتان حق الاشتباه فانى أعقد منهما بابا و أعاملهما معاملة الضرب الآتى .

الثالث ما كانت الزيادة لمادتين فأكثر لا تشتبهان بمادة فى الإكمال فانى أعقد لذلك بابا مستقلا مثل (ابرجة و اترجة) و (بريال و ترثال) و كنت أريد أن أعلق هذه الأبواب فى المواضع المناسبة لها ثم احجمت عن ذلك الأمور ، الأول أن هذه زيادات مستقلة ، الثانى كراهية طول التعليقات جدا ، الثالث رجائى أن أظفر بمزيد من ذلك ، فآثرت أن أؤخرها لأجمعها فى جزء مستقل يمكن أن يطبع بعد انتهاء طبع الإكمال تتمة له .

هذا و إنى أنقل الزيادة عن أول من زادها و لا أذكرها عمن بعده فقد يزيد ابن نقطة زيادة فتذكر فى المشتبه و التوضيح و التبصير أو بعضها فأنقلها عن ابن نقطة فقط ، و إن تعدد الزائدون و الزيادات ذكرت زيادة ابن نقطة ثم منصور ثم الصابونى ثم الذهبى ثم ابن ناصر الدين ثم ابن حجر أو من زاد منهم ، و إذا وجدت الزيادة فى غير هذه الكتب من المراجع ذكرتها ناسبا لها إلى مرجعها .

و يكثر هذا فى مشتبه النسبة إذ أجد فى الأنساب و معجم البلدان عدة زيادات .

الاصطلاحات و الرموز

ألفاظ الضبط منها ما هو معروف أو واضح أما ما قد يخفى فمنه أن الأمير يطلق «المبهمة» بمعنى «المهملة» قال فى (احنف) «بحاء مبهمة» و يطلق المتأخرون على الباء: «الموحدة» و على التاء: «المثناة من فوق» و يقول بعضهم: «الفوقانية» و أنا أقول: «الفوقية»، و على الثاء: «المثلثة» و على الياء: «المثناة من تحت» «التحتانية» «التحتية» و الغالب الاكتفاء فى ضبط الراء و الزاى باسمها، و ربما قيل: الراء المهملة، و الزاى المعجمة، و هو جيد لأن صورة الهمزة (ء) قد تشتبه بصورة الياء (ى) و لا سيما عند التثنية بالياء فان بعض الكتاب قد يكتب تثنية راء هكذا «كتبت رائين».

و ليس فى الكتاب رموز و لا فى تعليقاتى إلا رموز النسخ و قد تقدم بيانها؛ نعم قد أكتب بعد ذكر كتاب ابن نقطة (ظ) أو (د) لتعيين إحدى نسختيه فالأول لنسخة الظاهرية و الثانى لنسخة الدار اختصر اسماء الكتب كقولى «المستمر» لكتاب تهذيب مستمر الأوهام، و «التهذيب» لكتاب تهذيب التهذيب لابن حجر و «التاج» لشرح القاموس و نحو ذلك مما لا يخفى على الممارس.

قضايا فيها نظر | ثم قضايا لم يتضح لى صوابها:

الأولى النسبة إلى الأسماء الثلاثية المقصورة، لا يخفى أن قاعدتها قلب الألف واوا عند النسبة، لكن يأتى فى كلامهم ما يخالف ذلك كما ستراه فى مواضعه، و الذى أراه أن ما خالف ذلك إن كان ذاك

الاستعمال قديما أو مشهورا أبقى على ما هو عليه على أنه من شواذ النسب، و إلا فخطأ .

الثانية قضية هاء سيبويه و نحوه على طريقة من يسكن الواو مع ضم ما قبلها و فتح ما بعدها ، هل تبقى هاء وقفا و وصلا ؟ نقلت فى التعليق على ص ١٦٤ من الجزء الأول المطبوع من الإكمال ما وقفت عليه فى ذلك ، و لم يظهر لى بعد ما يزيل الشك ، و لم يقنعنى ما فى التاج .

الثالثة قضية سائر الأسماء الأعجمية التى آخرها هاء ، المعروف فى الفارسية اسكان هذه الهاء فاذا اضطروا إلى تحريكها لإلحاق علامة الجمع و نحوه بالكلمة قلبوها (گافا) و هو الحرف الذى بين الجيم و القاف و الكاف ، يقولون (بَنْدَهْ) أى العبد و يقولون فى جمعه (بندگان) و فى المصدر (بندگى) و نجد هذه الهاء فيما عرّب قديما قد جعلت جيما أو قافا أو كافا ، مثل ارندج و بنفسج ، و استبرق و شوذانق ، و تربك و نيزك . و من سنتهم قلب الگاف جيما أو قافا أو كافا كما صرح به علماء العربية و التعريب و وجه ذلك واضح فان الگاف تقارب كلا من هذه الثلاثة ، فكأنهم لما رأوا العجم إذا اضطروا إلى تحريك تلك الهاء جعلوها گافا و علموا أنها بعد التعريب تكون دائما عرضة للتحريك عاملوها فى التعريب معاملة الگاف .

و ثم أربعة أسماء صرح أهل العلم بأنه يبقى آخرها هاء وقفا و وصلا و هى (ماجه - داسه - منده - سيده) ، و كأن وجه هذا أن الهاء فى أواخر الأسماء الأعجمية تعتبر حرفا أصليا ، و فى العربية أسماء آخرها هاء

أصلية بعد فتحة مثل مِدْرَه، و منزه و مهمه فلما ذا لا تترك تلك الهاء عند التعريب على أصلها، و التحريك الذى يعرض لها فى العربية ليس هو التحريك الذى يعرض لها فى العجمية .

بقى ان هناك أسماء كثيرة من هذا القبيل يعاملها المتأخرون معاملة ما آخره هاء تأنيث فهل لذلك مستند ؟

أرجو ممن له علم بهذه القضايا أن يكتب إلىّ أو إلى دائرة المعارف العثمانية وفقنا الله جميعا لما يحبه و يرضاه .

عبد الرحمن بن يحيى المعلمى
مكة المكرمة

الإكمال

في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب

تأليف

الأمير الحافظ ابن ماكولا

الجزء الأول

دار
الكتاب الإسلامي

الفاروق الحديثة للطباعة والنشر
خلف ٦٠ ش راتب ـــ حدائق شبرا
القاهرة . ت : ٦٤٧٥٢٦